أنطوان شلحت

### ساسة إسرائيل أسرى العسكر وواشنطن...

# الحرب على لبنان وتداعياتها السياسية

فور بدء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان (١٢ تموز– ١٤ آب ٢٠٠٦) عاد إلى صدارة الاهتمام موضوع العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية.

ومن المتوقع بعد انتهائها أن يأخذ هذا الموضوع أبعادًا مضاعفة في المستقبل القريب والبعيد، في ضوء حقيقة أن هذه الحرب كانت الأولى، على الأقل منذ ربع قرن، التي يقف فيها على رأس الحكومة الإسرائيلية وفي قيادة وزارة دفاعها سياسيان يفتقران إلى ماضٍ عسكري أو أمني. وبالتالي فقد اعتبرت بمثابة "اختبار صعب" لكل من إيهود أولمرت وعمير بيرتس.

ومهما تكن تفاصيل هذا الاختبار الصعب، فإن زعامة أولمرت العمومية بالذات هي التي وضعت أولاً على المحك، باعتبار "اقتضاب القيمة الحقيقية لوظيفة وزير الدفاع في هذه المواقف" – وهي مسألة سيتم توضيحها في سياق لاحق– وذلك من زاوية مقدرته كرئيس للحكومة على الوقوف بحزم وتصميم أمام جنرالات الجيش، بحسب ما يقوله الخبير الجامعي في الشؤون الإستراتيجية رؤوبين بدهتسور (صحيفة "هآرتس"، ١٥ تموز ٢٠٠٦).

هؤلاء الجنرالات– يضيف هذا الخبير– يتأملون العالم عبر فوهة البندقية، وسيحاولون تصعيد العمليات العسكرية أكثر فأكثر، من منطلق الفرضية التي تمسك بتلابيبهم ومؤداها أن "المشاكل في لبنان يمكن حلّها فقط بواسطة القوة العسكرية".

وواقع الحال أنه وفق ما ارتسمت تطورات الأمور في تلك الحرب فإن المستوى العسكري هو الذي قرّر مجريات الأحداث ميدانيًا. ويومًا بعد آخر حصل هذا المستوى على ضوء أخضر من المستوى السياسي يفوضه بتوسيع نطاق العمليات.

## "الكلب والذيل"

هنا يثار السؤال المجازي التقليدي: من الذي يهزّ الآخر– هل الكلب هو الذي يهزّ ذيله، أم أن الذيل هو الذي يهزّ الكلب؟.

على خلفية تعدّد "حروب إسرائيل" (وثمة من يعتقد بـ"منهجية" دوريتها أيضًا)، وعلى خلفية واقع عيشها على أسنة الحراب، تطوّر في الآونة الأخيرة في إسرائيل أيضًا مجال البحث، الذي يتناول مسألة العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري.

ولا يتسع المجال لعرض جميع النماذج التي طاولها هذا البحث، وفيها ما يحدّد بالتفصيل الدقيق جوهر هذه العلاقة، الذي جاء عليه بعض الخائضين في هذا المجال.

ولذا سنتوقف، كخلفية عامة لما حصل في هذه الحرب، عند بعض النماذج المستقرضة من فترة ما بعد العام ٢٠٠٠، وتنطوي على ما يسعف الراغبين في فهم إشكالية الحالة الراهنة المرتبطة بهذه العلاقة. وذلك لكون ذلك العام قد شهد حدثين مفصليين: الأول الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان في أيار. والثاني انتفاضة القدس والأقصى في أيلول.

وسنبدأ بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، علمًا أن هناك تداخلاً بين الحدثين يخص الموضوع المراد تناوله.

تقول الرواية شبه الرسمية الإسرائيلية إن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنئذ، إيهود باراك، لم يفرض على الجيش الإسرائيلي الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان فحسب، وإنما منع الجيش كذلك من "ترميم السياج الإلكتروني للحدود الدولية". وكان تسويغه لذلك هو أن الانسحاب سيتم وفقًا لاتفاق. وقد كان قائد هيئة أركان الجيش في ذلك الوقت، شاؤول موفاز، من أشدّ المعارضين لهذا الانسحاب **(شيلح، ٢٠٠٦)**.

وعلى خلفية وقائع الإعداد للانسحاب من لبنان، الذي لم يتم في نهاية المطاف بحسب اتفاق كما وعد باراك، وما أبرزته تلك الوقائع من خلل في العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري، صرف موفاز جلّ اهتمامه لتحضير الجيش الإسرائيلي لـ"المواجهة القادمة"، التي كان هو نفسه يتوقع اندلاعها مع الفلسطينيين، وذلك قبل حوالي عام من تفجّر الانتفاضة الثانية، رغم أن طلبه بزيادة الميزانيات المخصصة لهذا التحضير جوبه بالرفض من قبل باراك.

غير أن الانتفاضة الثانية أبرزت، بصورة جوهرية، ما يسميه المعلق العسكري عوفر شيلح "الاقتضاب القائم في وظيفة وزير الدفاع". فإن هذه الوظيفة تكاد تكون معدومة عمليًا، برأيه. صحيح أنه كان هناك في تاريخ إسرائيل وزراء دفاع أقوياء، مثل إسحق رابين، لكن عمومًا فإن وزراء الدفاع فيها ضعفاء جدًا. وهذا الضعف يبرز لدى حصول "مواجهة منخفضة الكثافة" تكون فيها خطوط اتصال مباشرة ليس فقط بين رئيس الحكومة وقائد هيئة أركان الجيش، وإنما أيضًا بين رئيس الحكومة وقائد سلاح الجو ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ورئيس وحدة الأبحاث وحتى آخر القادة الميدانيين.

ويشير شيلح إلى أن شاؤول موفاز مرّ بتجربة انعدام أهمية وظيفة وزير الدفاع، عندما انتقل إلى هذه الوظيفة من رئاسة هيئة أركان الجيش وخاض مواجهة مع خليفته في الوظيفة الأخيرة الذي كان نائبه عندما أشغلها، الجنرال موشيه (بوغي) يعالون، على خلفية خطة فك الارتباط عن قطاع غزة. وهي المواجهة التي انتهت بعدم تمديد ولاية يعالون في رئاسة هيئة الأركان، خلافًا لما هو متبع.

وتؤكد مجلة "برلمانت" (برلمان) الصادرة عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية **(برلمانت، ٢٠٠٦)** أن الحاجة إلى خبرة عسكرية مطلوبة من وزير الدفاع تعود إلى أهمية الموضوع الأمني وتعقيد القضايا الأمنية، في حين يذهب البعض إلى أنه من غير المفترض بوزير الدفاع أن يقوم بدور القائد الأعلى لهيئة الأركان العامة وإنما تلقى على كاهله مهام ووظائف لا تختلف من حيث الجوهر عن مهام وزارات أخرى. والنقاش بين الجهتين يعكس، عمليًا، الخلاف حول وظيفة وزير الدفاع: هل وظيفته أن يكون مسؤولاً عن الهيئة المدنية التي تراقب الجيش أم أن وظيفته محدّدة في إدارة الجيش؟. إذا كانت وظيفته هي الأولى فمن المفضل أن يكون وزيرًا ذا خلفية مدنية، لأن إنسانًا ذا ماض عسكري سيجد صعوبة في مراقبة الجهاز الذي خدم فيه في الماضي غير البعيد. مقابل ذلك إذا كانت وظيفته إدارة الجيش فمن الأفضل أن يكون إنسانًا يعرف الجهاز في أدق تفاصيله.

وتضيف المجلة أنه حتى العام ١٩٧٦ حامت ضبابية كبيرة حول تحديد وظيفة وزير الدفاع ومسؤولياته. وكانت "لجنة أغرانات"، التي حققت في نتائج حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣، قد توصلت إلى خلاصة مفادها أن قسمًا من الإخفاقات التي أدت إلى النتائج الكئيبة للحرب ناجم عن انعدام تعريف واضح لوظيفة وزير الدفاع ومكانته بالنسبة لرئيس الحكومة ورئيس هيئة

الأركان العامة. وفي ضوء توصيات اللجنة الداعية إلى إرساء مكانة وزير الدفاع بالنسبة لرئيس هيئة الأركان العامة ورئيس الحكومة أقرّ في العام ١٩٧٦ "قانون أساس: الجيش"، والذي تمّت صياغته على الوجه التالي:

**المضمون:**

١. جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الدولة.

**خضوع للسلطة المدنية:**

٢. (أ) الجيش يخضع لسلطة الحكومة.

(ب) الوزير المسؤول من طرف الحكومة عن الجيش هو وزير الدفاع.

**رئيس هيئة الأركان العامة:**

٣. (أ) المستوى القيادي الأعلى في الجيش هو رئيس هيئة الأركان العامة.

(ب) يخضع رئيس هيئة الأركان العامة لسلطة الحكومة ويتبع وزير الدفاع.

(ج) يعيّن رئيس هيئة الأركان من قبل الحكومة حسب توصية وزير الدفاع.

**واجب الخدمة والتجنيد:**

٤. يكون واجب الخدمة في الجيش والتجنيد بموجب ما نص عليه القانون أو بحكمه.

**التعليمات والأوامر في الجيش:**

٥. تتحدّد الصلاحية بإصدار تعليمات وأوامر ملزمة في الجيش في القانون أو وفق ما ينص عليه.

**قوات مسلحة أخرى:**

٦. لا يجوز إقامة أو الاحتفاظ بقوة مسلحة خارج إطار جيش الدفاع الإسرائيلي إلاّ في نطاق قانوني.

حسب أوامر القانون فإن وزير الدفاع يتحمل مسؤولية وزارية عما يجري في الجيش ويحق له أن يصدر أوامر إلى أفراد الجيش عبر رئيس هيئة الأركان العامة فقط. لكن القانون أبقى هالة من الغموض تحيط

**الردع الذي تعثر**

بمكانة وزير الدفاع الدقيقة وصلاحياته. وعلى هذه الخلفية أصبحت وظيفة وزير الدفاع في إسرائيل تحدّد كنتيجة لتوازن القوى بين رئيس الحكومة وبين وزير الدفاع. عندما يحوّل الأول صلاحيات للثاني تتسع وظيفة هذا الأخير. ولكن عندما يكون رئيس الحكومة معنيًا بأن يكون متداخلاً في كل ما يحصل في الجيش فإنه يلتف على وزير الدفاع بواسطة تفعيل الجيش عبر رئيس هيئة الأركان العامة.

تجدر الإشارة إلى أنه لدى إقامة إسرائيل في ١٩٤٨ قرر رئيس الحكومة الأول، دافيد بن غوريون، نمطًا يكون رئيس الحكومة بموجبه محتفظًا بحقيبة وزارة الدفاع. واستمر هذا النمط ١٩ عامًا متواصلة. غير أن تعيين موشيه ديان في منصب وزير الدفاع، عشية حرب حزيران ١٩٦٧، شكل نقطة انعطاف في هذا النمط من ناحيتين: الأولى– ناحية الفصل بين وظيفة رئيس الحكومة ووزير الدفاع. والثانية– ناحية تعيين شخص ذي ماض عسكري كبير لوظيفة وزير الدفاع. ومنذ هذا التعيين أصبحت "سابقة ديان" هي النمط السائد. ومن الناحية الإحصائية انعكس الأمر في أن قادة سابقين كبارًا في الجيش الإسرائيلي أشغلوا وظيفة وزير الدفاع في ٧٥ بالمائة من الوقت المنقضي منذ ١٩٦٧، في موازاة ظاهرة دخول العسكر معترك العمل السياسي بعد اعتزالهم نشاطهم العسكري.

ولا شكّ في أن الحرب الأخيرة ستقدّم المزيد من الشواهد على جوهر العلاقة بين المستويين، خصوصًا في ضوء ما ذكرناه عن انعدام الخبرة العسكرية لرئيس الحكومة الحالي على وجه الخصوص.

وإلى أن تتراكم هذه الشواهد لا بد من استعادة بعض التساؤلات الرئيسة التي طفت على سطح التداول الإسرائيلي الذي اطلعت عليه بشأن هذه المسألة، وذلك على النحو التالي، مع مراعاة أن الصياغة هي في الأصل لباحثين إسرائيليين، بصورة قد تبدو معها بعض المفردات

**ويمكن القول إن هناك حاجة إلى نوع من "التمييز التصحيحي" بغية دعم وتقوية هيئات التقويم المدنية، المتمثلة في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، ذلك لأن ضعف هذه الهيئات، وعدم وجود هيئة مدنية قادرة على تنفيذ المهام (تحليل الواقع وبلورة وتنفيذ السياسة)، يجعل المهمة ملقاة على عاتق الجيش. وبالإمكان أن نجد مثالاً بارزاً على ذلك في مداولات المجلس الوزاري المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت) التي سبقت انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. ففي أعقاب إحدى هذه المناقشات تردّد حديث بين جزء من أعضاء المجلس الوزاري، والذي سرعان ما سرّب بطبيعة الحال إلى وسائل الإعلام، مفاده أن "الجيش يسعى إلى بث الخوف والرعب بيننا"**

غير مستساغة للأذن العربية (**"أوراق إسرائيلية"، ٢٠٠٤**):

١. تعيش إسرائيل، كدولة تقبع في صراع مستمر، حالة خاصة. فمن جهة، ينتخب المواطنون فيها ممثليهم للكنيست (البرلمان) الذي يشكل سلطة سيادية تخضع لها الحكومة، فيما يخضع الجيش لهذه الأخيرة. ومن جهة أخرى، فإن واقع الصراع المستمر بل والعنيف أحياناً، يتطلب إعطاء الجيش حرية العمل حتى يتمكن من توفير "السلعة" أو النتيجة التي ينشدها الجميع ألا وهي الأمن القومي والشخصي. لذلك فإن مسألة الأمن تحظى غالباً بأولوية على المسائل الأخرى.

والسؤال الذي يتبادر هنا: كيف يمكن الإبقاء والمحافظة لفترة طويلة على مجتمع ديمقراطي في ظل وضع يتمتع فيه الجيش، الذي يعتبر بطبيعته وحسب تعريفه جهازاً غير ديمقراطي، بمثل هذه المكانة الرفيعة؟.

٢. ثمة سؤال آخر يتعلق بإمكانية الفصل بين المستويين، المدني والعسكري: أين يمرّ ذلك الخط الرفيع، المتعرّج، الذي يفصل بين المستوى المدني والمستوى العسكري؟ هذا السؤال يكتسب، خاصة في إسرائيل التي يجري الانتقال فيها بين المستويين العسكري والمدني بشكل سريع ومتواتر، أهمية استثنائية. وتطرح أسئلة من قبيل: كيف يجب التعامل مع شخص انتقل من المستوى العسكري إلى المستوى المدني؟.

هناك توجه يقول ان التجربة هي التي تصنع الإنسان وتصوغه، ومن هنا فإن الإنسان العسكري يبقى حتى بعد انتقاله من المستوى العسكري إلى المستوى المدني، عسكرياً في توجهه، أو كما يقال "العسكري يبقى عسكرياً طوال حياته".

إذا ما أخذ بهذا الرأي أو التوجه، فلا شك أن له مغزى بعيد الأثر فيما يتعلق بإسرائيل، وذلك لأن الانتقال المستمر والواسع النطاق لكبار ضباط الجيش إلى مواقع القيادة السياسية إنما يدل على عملية عسكرة السياسة في إسرائيل.

٣. يتعلق سؤال ثالث فيما إذا كان الجيش هو الذي "يتسلل" إلى مجالات ليست من اختصاصه، سعياً إلى زيادة نفوذه، وما إذا كانت المشكلة ليست نابعة من القوة النسبية للجيش، وإنما بالذات من الضعف النسبي للمؤسسات المدنية في إسرائيل. وهو ضعف يترك فراغاً في الساحة يشجّع المستوى العسكري على التحرك لملئه. ظاهرياً يبدو برأي البعض أن الإمكانية الثانية– والسؤال يبقى مفتوحاً– تفسر الواقع في إسرائيل بصورة أفضل.

إذا كانت الأمور هي على هذا النحو بالفعل، فهذا يعني أن مفتاح تصحيح نظام العلاقات بين المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل لا يتمثل في فرض قيود على المستوى العسكري فقط، وإنما أيضًا في تقوية وتعزيز المؤسسات والهيئات المدنية.

ويمكن القول إن هناك حاجة إلى نوع من "التمييز التصحيحي" بغية دعم وتقوية هيئات التقويم المدنية، المتمثلة في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، ذلك لأن ضعف هذه الهيئات، وعدم وجود هيئة مدنية قادرة على تنفيذ المهام (تحليل الواقع وبلورة وتنفيذ السياسة)، يجعل المهمة ملقاة على عاتق الجيش. وبالإمكان أن نجد مثالاً بارزاً على ذلك في مداولات المجلس الوزاري المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت) التي سبقت انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. ففي أعقاب إحدى هذه المناقشات تردّد حديث بين جزء من أعضاء المجلس الوزاري، والذي سرعان ما سرّب بطبيعة الحال إلى وسائل الإعلام، مفاده أن "الجيش يسعى إلى بث الخوف والرعب بيننا". والمقصود بذلك أن الجيش مارس التخويف والترهيب على المجلس الوزاري المصغّر في تحليل الواقع،

وتقدير النتائج التي ستترتب على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. ويمكن بطبيعة الحال التساؤل بشأن ما الذي جعل الجيش يتصرف على هذا النحو، بيد أن السؤال الأهم هنا هو: لماذا لم يتلق المجلس الوزاري المصغّر تقويماً آخر للوضع من طرف جهة أو هيئة أخرى، مدنية؟ أين كانت وزارة الخارجية؟ وأين كان مجلس الأمن القومي الإسرائيلي؟ وهل يوجد لدى وزارة الدفاع التي تعتبر في الواقع، خلافاً للجيش، جزءاً من المستوى المدني، هيئة تفكير قادرة على تقديم تقديرات أخرى مختلفة عن تقديرات الجيش؟.

في ظل عجز وزارة الخارجية عن تقديم بديل، واستمرار مراوحة "مجلس الأمن القومي" في ضعفه، وفي ظل عدم وجود هيئة للتفكير وإعداد التقديرات في وزارة الدفاع منذ حلّ "وحدة الأمن القومي" عقب حرب لبنان الأولى في ١٩٨٢، فإنه لا عجب إذن في وجود عسكريين ضمن أطقم رسم السياسة وتنفيذها.

٤. إن إثارة هذه التساؤلات يمكن أن تشكل قاعدة وأساساً لنقاش ضروري مؤجّل حول موازين القوى القائمة والمرغوبة بين المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل.

أحد الأسئلة الصعبة وربما الأكثر حساسية هو: هل يستطيع المستوى المدني في إسرائيل ممارسة رقابة ناجعة على المؤسسة العسكرية؟ وفي أية مجالات؟.

## "الساسة أسرى الجنرالات"

يرى رؤوبين بدهتسور (صحيفة "هآرتس"، ٢٨ تموز ٢٠٠٦) أنه إذا كان في الإمكان أن نميّز في "الديمقراطيات كافة وجود تبعية ما من جانب السياسيين للجنرالات ووجود محاولات لتقليلها، ففي إسرائيل لا يقتصر الأمر على التبعية فحسب، ذلك أن السياسيين مأسورون من قبل الجنرالات". ويتابع: عملية بلورة سياسة الأمن القومي خاضعة عمليًا للجيش وجهاز الأمن. وفي ظل انعدام منظمات التخطيط في مجال الأمن القومي خارج الجيش فإن أساس عمليات التخطيط، لا على المستوى الفاعل والتكتيكي فحسب وإنما أيضًا على المستوى الإستراتيجي– السياسي، يدور في أروقة الجيش. والنتيجة هي أن الاعتبارات العسكرية أصبحت مركزية، وأحيانًا حتى أكثر من الاعتبارات السياسية. "وهكذا أضحت منظومة علاقات إسرائيل الخارجية مستندة في الأساس إلى مفهوم القوة، الذي يمنح أولوية للاعتبارات العسكرية على الاعتبارات الدبلوماسية. وهذا الأمر،

.. وكان الفشل الاكبر على البر

وحده، يمنح رئيس هيئة الأركان العامة نفوذًا سياسيًا كبيرًا".

الحكومة والكنيست لا يتدخلان عادة في عمل جهاز الأمن، الذي يحظى بأوتونوميا شبه مطلقة في بلورة السياسة بدءًا بمواضيع مثل حجم وتركيبة ميزانية الأمن وانتهاء حتى بتخطيط الحروب.

ويوضح بدهتسور أن هذا الأمر بدأ في أيام دافيد بن غوريون، الذي عارض ببناء منظومة ممأسسة من المراقبة المدنية على الجهاز الأمني. كما عارض بن غوريون إنشاء لجنة وزارية لشؤون الأمن. ووافق على إنشائها فقط في العام ١٩٥٣ ولكنه لم يشركها في عملية إقرار السياسة الأمنية. وفعليًا فإن جهاز الأمن هو الذي بلور سياسة إسرائيل ولم يعرضها دائمًا على الحكومة من أجل المصادقة عليها. وعن ذلك قال رئيس الحكومة الثاني موشيه شاريت "تحصل أشياء (في مجال الأمن) لا تنمو إلى علمي. أسمع بيانات في صوت إسرائيل وأقرأ بعد ذلك في الصحف دون أن أعرف عن خلفيتها الحقيقية". وقد عنى شاريت تحديدًا "عمليات الانتقام" التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الخمسينيات والتي لم يتم البتة إحاطة رئيس الحكومة علمًا ببعضها.

وإسرائيل، خلافا لكل الديمقراطيات الأخرى، تتميز بالغياب المطلق تقريبا للرقابة البرلمانية على جهاز الأمن. لا توجد دولة ديمقراطية أخرى في العالم تعمل فيها المؤسسة العسكرية.الأمنية بصورة ذاتية كاملة من دون أن تكون هناك محاولة حقيقية، ولو شكلية، لمراقبة ما يحدث فيها.

هذا الشيء يحدث في قضايا الميزانية الأمنية والدفاعية وهيكلية

الجيش وتطوير الأجهزة القتالية وشراء المعدات العسكرية والنظرية القتالية ورواتب الجنود النظاميين وتعيين الضباط الكبار وغيرها من القضايا ذات التأثير الحاسم على مستقبل الدولة وهيكلية الاقتصاد وشخصية المجتمع الإسرائيلي.

وفي غياب الرقابة الخارجية ليس من الممكن منع حدوث الأخطاء التي تؤدي إلى الإخفاقات والإنفاقات المالية على تطوير الأجهزة القتالية غير الضرورية، وليس من الممكن مراقبة الميزانية الأمنية التي تقضم جزءاً كبيرا من الميزانية القومية العامة بنسبة تفوق مثيلاتها في كل الدول الغربية بعدة أضعاف.

وغياب الرقابة البرلمانية لم يغب عن أعين أعضاء الكنيست بطبيعة الحال، إلا أنهم مستعدون للتسليم به وقبوله. "أنا أسأل نفسي دائما هل توجد رقابة مدنية ملائمة على الجيش وجهاز الدفاع، فأستنتج بأنها غير قائمة... وهذا الأمر يتحمل مسؤوليته أعضاء الكنيست الذين اعتادوا التغطية على كل حادثة تُلم بهذا الجهاز"، هذا ما قاله عضو الكنيست دان تيخون، في تحليل جيّد للمعضلة عندما كان عضوا في لجنة الخارجية والأمن. إلا أنه مثل رفاقه الآخرين في اللجنة لم ينو التحرك من أجل تغيير ذلك. أعضاء الكنيست المشاركون في اللجنة يواصلون جموديتهم أمام الجيش.

"نحن مضطرون للاعتماد على هيئة الأركان العامة طبعا"، أوضح عضو الكنيست يسرائيل كرغمان، الذي كان رئيسا للجنة المالية في السابق، "عندما تقول لنا إن هناك حاجة لإضافة صواريخ أو دبابات... ذلك لأننا لا نفهم في هذه المسألة أصلا". صحيح أن عدة عقود قد مرّت منذ فترة عضو الكنيست كرغمان، إلا أن كل خلفائه في المنصب ما زالوا يسيرون على نفس النهج.

لدى تحليل السياسة الإسرائيلية منذ إقامة الدولة يمكن الإشارة إلى أربع حالات فقط بلور فيها رئيس الحكومة سياسة لم يقترحها الجيش، بل لم يكن هذا الأخير موافقًا عليها. هذه الحالات هي:

١. في ١٩٧٧ قرّر مناحيم بيغن توقيع اتفاق سلام مع مصر، ثمنه الانسحاب من سيناء. وقد عارض ذلك قادة الجيش. لكن بيغن حظي بدعم وتأييد وزير الدفاع، عيزر وايزمان ووزير الخارجية، موشيه ديان، وكلاهما جنرال سابق.

٢. في ١٩٩٣ قرر إسحق رابين، رئيس هيئة أركان عامة سابق، تبني اتفاقات أوسلو خلافًا لموقف الجيش.

٣. في ٢٠٠٠ سحب إيهود باراك، رئيس هيئة أركان عامة سابق أيضًا، الجيش الإسرائيلي من لبنان على رغم المعارضة الصارخة والعلنية من قبل قيادة الجيش وعلى رأسها رئيس هيئة الأركان العامة، شاؤول موفاز.

٤. في ٢٠٠٥ قرر أريئيل شارون، جنرال سابق، تنفيذ خطة الانفصال والخروج من غزة رغم أن رئيس هيئة الأركان العامة، موشيه يعالون، وكبار ضباط الجيش، عارضوا الخطة.

باستثناء هذه الحالات فإن قرارات الحكومة المتعلقة بمجال الأمن كانت مستندة إلى الاقتراحات التي عرضها الجيش الإسرائيلي على طاولة رئيس الحكومة. وهذا هو ما حصل بالنسبة للحرب الأخيرة على لبنان.

ويقتبس بدهتسور عن يغئال ألون، الذي يصفه بأنه أحد السياسيين الإسرائيليين القلائل الذين حاولوا أن يؤثروا على صياغة سياسة الأمن القومي وأن يواجه مشاكل الأمن ليس بوسائل عسكرية فقط، أقوالاً نطق بها في الستينيات وجاء فيها: "ضرورة الدفاع عن البلاد أمام العدوان، المصادمات العسكرية على الحدود، المنجزات العسكرية، التدريبات الجماهيرية، الاستعراضات في ساحات المدن– كل هذه الأمور تخلق جوًا يحمل في أحشائه أخطارًا اجتماعية وأخلاقية شديدة. خطر تفشي العسكرة الشوفينية والفظّة هو خطر عيني في إسرائيل... إنه خطر تمدّن (من مدني) المغامرات حيال الخارج وسيطرة الاتجاهات المعادية للديمقراطية حيال الداخل. كينونة السلاح تحمل معها خطر فقدان قيم اجتماعية وأخلاقية وثقافية إلى درجة طمس شخصية الشعب كمجتمع متنوّر... هذه الأشياء تناسب جميع المواطنين والشبان، مثلهم مثل أفراد الجيش الذين من شأنهم أن يتعطروا من مجرّد سحر لمس السلاح".

## حول أداء إيهود أولمرت

يطول النقد الموجّه إلى رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، حتى الآن، ليس فقط أداءه خلال الحرب بأيامها كافة، والذي لخصه المعلق السياسي عوزي بنزيمان بما يلي: "الفشل في تحديد غايات الحرب الأولى، وفي فهم معنى ودلالة العمليات العسكرية، وفي الاعتماد الذي استمر في منحه لهيئة الأركان العامة رغم أنه تأكد من تحطم توقعاته، وفي المصادقة على العملية البرية

عقب اتفاق وقف إطلاق النار" (صحيفة "هآرتس"، ٣٠ آب ٢٠٠٦). وإنما يطول أيضًا سلوكه بعد انتهاء الحرب. ويتوزع على محورين اثنين:

- الأول- تهرّبه من تشكيل لجنة تحقيق رسمية حول الحرب ونتائجها بمسوغات هشّة. ويرى أبرز الأساتذة الأكاديميين أن هذا التهرّب من شأنه أن يقوّض دعائم النظام الديمقراطي.
- الثاني- تخليه عن "أجندته السياسية" والتي كان في مركزها ما عرف باسم "خطة التجميع" أو "خطة الانطواء" واستعاضته عن ذلك بأجندة "إعادة ترميم المنطقة الشمالية التي لحقها دمار كبير نتيجة لتعرضها لقصف صواريخ منظمة حزب الله".

فيما يتعلق بالمحور الأول يرى البروفسور زئيف شطرنهل، المؤرخ والأستاذ جامعي (صحيفة "هآرتس"، ٣٠ آب ٢٠٠٦)، أن أيام الأزمة النفسانية، مثل الأيام الراهنة، تشكّل أرضية خصبة للأخطار. وبدل أن يساعد في تطبيب المرض عن طريق التنظيف الأساسي للجرح، فإن رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، يزيد من خطورته. والمناورة البشعة في تعيين لجنة حكومية لا تعيبه هو فقط، وإنما تعيب أيضًا كل من دعم محاولة إنقاذ جلده حتى ولو بثمن إصابة ثقافة السلطة الإسرائيلية بعاهة مستديمة. وإذا كان أولمرت واثقًا جدًا من صدقه فلماذا يتهرّب من تحقيق حقيقي؟.

ويضيف: في بداية الأسبوع كانت لا تزال هناك إمكانية للاختيار بين احتجاج شعبي وبين عملية منظمة للجنة تحقيق رسمية. الآن لم يبق خيار لأنه خلافًا لسابقيه غولدا مئير ومناحيم بيغن، اللذين ارتكبا أخطاء قاسية لكن في لحظة الحقيقة تصرفا كسياسيين، يرفض أولمرت أن يقرّ بأن التهرّب الكلبيّ من المسؤولية يقوّض طريقة الحكم كلها.

أما البروفسور شلومو أفنيري، أستاذ العلوم السياسية والمدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، فيؤكد (صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ٢٠ آب ٢٠٠٦) أن من يعتقد بأن الغضب العارم لدى الجمهور ولدى جنود الاحتياط سيمرّ مرّ الكرام يرتكب خطأ كبيرًا. وما يجب ضمانه الآن هو أن لا تتحوّل أزمة الثقة بالحكومة إلى أزمة ثقة بالنظام الديمقراطي. فليس مصير أولمرت وبيرتس هو المطروح على الأجندة، وإنما المطروح هو مستقبل الشعب ومستقبل النظام. الآن أصبح واضحًا كالشمس أنه لا يجوز أن يقف على رأس حكومة إسرائيل شخصان ليست لهما تجربة ولا معرفة عميقة في مواضيع الأمن والجيش والسياسة. صحيح أن من يملك التجربة يرتكب أخطاء أيضًا، لكن الذي لا يملكها لا يعرف أية أسئلة يطرح على الجيش وأية مطالب يضعها أمامه. وقد رأينا جميعًا نتائج ذلك. وللجمهور الحق في أن يقرر ما إذا كان يرغب بهؤلاء القادة أم يرغب باستبدالهم. ولذا توجد انتخابات.

وفي تعليق لاحق (صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ٢٧ آب ٢٠٠٦) يؤكد أفنيري أن الغضب الجماهيري على القيادة السياسية ينطوي على مستويين: الأول نقد قلة تجربة رئيس الحكومة ووزير الدفاع في شؤون الأمن والسياسة، وهو ما أدى إلى قرارات خاطئة ومتناقضة ومتسرعة، والثاني عدم راحة عميقة من أسلوب سلوك القيادة القائمة. فإن تحقيقات البوليس والشبهات الحائمة حول عدد كبير من السياسيين تخلق شعورًا من الاشمئزاز، ويوجد في هذا خطر على مناعة الديمقراطية.

ويصف البروفسور يحزقيل درور، أستاذ العلوم السياسية والحاصل على جائزة إسرائيل وأحد أعضاء لجنة الفحص الحكومية لنتائج الحرب التي عينها أولمرت، العملية التي ينبغي أن ينجزها رئيس الحكومة قبيل المصادقة على أي نشاط عسكري، فيكتب قائلاً (صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ٢١ آب ٢٠٠٦): يجب على رئيس الحكومة أن يحقّق جيدًا مع رئيس هيئة الأركان العامة ومساعديه قبل التصديق على أية عملية عسكرية. وهذا التحقيق يشمل مجموعة من الأسئلة التي ينبغي بـ"المحقّق معهم" أن يقدموا عليها أجوبة واضحة، منمقة ومقنعة. البحث مع قادة الجيش ينبغي أن يتم بروح موضوعية، عبر الفهم أن أية عملية عسكرية تعجّ بأشياء ليست يقينية أو أكيدة. مع ذلك إذا كانت الإجابات غير كافية على رئيس الحكومة، قبل أن يصادق على العملية، أن يجري تحقيقًا مع رئيس هيئة الأركان العامة كما لو أنه "شاهد معادٍ". الإجابات يتعيّن طرحها للنقاش مع قادة وزارة الخارجية، الموساد، مجلس الأمن القومي ومع كبار المستشارين السياسيين والأمنيين، كلا على حدة وبعد ذلك سوية مع الجميع. كل الأجوبة والأبحاث يجب أن تكون موثقة، حتى يكون بالإمكان القيام بتقدير متدرّج لتقدّم العملية واستخلاص الدروس والوصول إلى نتائج شخصية، إذا اقتضت الحاجة. وكل هذه العملية يمكن أن تتم بسرعة ولذا فليس في "ضيق الوقت"

**في رأي عوزي بنزيمان (صحيفة "هآرتس"، ٣٠ آب ٢٠٠٦) فإن أولمرت لا يقصد ما يقول عندما يعلن أنه المسؤول الأعلى عن قرار شنّ الحرب وعن نتائجها. فلا معنى لأقواله إذا لم ترافق بنتيجة عملية. ومن ناحية الجمهور فإن من جلب على البلاد خرائب تموز- آب ينبغي أن يدفع الثمن (إخلاء الكرسي).**

**أما المعلق السياسي والاقتصادي نحاميا شترسلر فإنه يشير (صحيفة "هآرتس"، ٢٩ آب ٢٠٠٦) إلى أنه لو خصّص ايهود أولمرت، في ذلك اليوم المرّ والمتسرع في ١٢ تموز، يومين أو ثلاثة أيام لتفحص خطط الجيش وإسقاطاتها ولتحليل التطورات المحتملة- كما فعل قبيل إعلان قراره بشأن لجنة التحقيق- لربما ما كان بحاجة الآن إلى لجنة تحقيق.**

أي تسويغ للالتفاف على هذه الطريقة في اتخاذ القرار.

ومع أن درور يعرب عن أمله في أن تكون قرارات الحرب ضد حزب الله قد تمت وفق ما جرى توصيفه، إلا أنه ينوّه بأنه "من معرفتي لثقافة اتخاذ القرارات في إسرائيل، أخشى أن لا يكون قد حصل ذلك بالنسبة لقرارات تحسم مستقبل البلاد".

ولا يضنّ المعلقون السياسيون أيضًا بالنقد حيال أولمرت وأدائه خلال الحرب وبعدها.

في رأي عوزي بنزيمان (صحيفة "هآرتس"، ٣٠ آب ٢٠٠٦) فإن أولمرت لا يقصد ما يقول عندما يعلن أنه المسؤول الأعلى عن قرار شنّ الحرب وعن نتائجها. فلا معنى لأقواله إذا لم ترافق بنتيجة عملية. ومن ناحية الجمهور فإن من جلب على البلاد خرائب تموز– آب ينبغي أن يدفع الثمن (إخلاء الكرسي).

أما المعلق السياسي والاقتصادي نحاميا شترسلر فإنه يشير (صحيفة "هآرتس"، ٢٩ آب ٢٠٠٦) إلى أنه لو خصّص ايهود أولمرت، في ذلك اليوم المرّ والمتسرع في ١٢ تموز، يومين أو ثلاثة أيام لتفحص خطط الجيش وإسقاطاتها ولتحليل التطورات المحتملة– كما فعل قبيل إعلان قراره بشأن لجنة التحقيق– لربما ما كان بحاجة الآن إلى لجنة تحقيق.

ويضيف: أولمرت اليوم مختلف جدًا عمّا كان في ١١ تموز. آنذاك كانت لديه أجندة سياسية شملت عملية انطواء (تجميع) شجاعة في الضفة الغربية. أما الآن فلديه فقط أجندة شخصية هي... البقاء. آنذاك كانت لديه أجندة اقتصادية مسؤولة بالحفاظ على عجز منخفض. أما الآن فهو يقول في اجتماعات مغلقة بأنه لا بدّ من اختراق إطار الميزانية العامة وزيادة العجز بأكثر من ٣ بالمائة. والجيش، الذي يشعر بضعف رئيس الحكومة، يحاول أن يلقي بكل المسؤولية من جراء الفشل العسكري على عاتق الميزانية... وبدل أن يواجه أولمرت ابتزاز الجيش فإنه ينوي الخنوع له، حتى لا يفتح دان حالوتس جبهة إضافية ضده.

من ناحيته يؤكد ناحوم برنياع، المعلق السياسي الرئيسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٩ آب ٢٠٠٦) أن اللجنة التي عينها أولمرت تسمى لدى المشرّع: لجنة استيضاح. فلا يفترض فيها أن تحقق ولا أن تفحص ولا أن تطيح بأحد. وقد بحث مقربو أولمرت عن قاض متقاعد يوافق على رئاسة اللجنة، لكن كل من توجهوا إليه رفض ذلك. كما رفض أمنون روبنشطاين أن يترأس اللجنة.

مع ذلك فهذه اللجنة أفضل من لجنة تحقيق رسمية، برأي بارنياع. وعندما يحذر أولمرت من أن لجنة تحقيق كهذه يمكن أن تشلّ الجهاز العسكري والمدني لفترة طويلة فإنه على حقّ. النقد يجب أن يوجه إلى أولمرت ليس بسبب تهرّبه من تعيين لجنة تحقيق رسمية، وإنما بسبب تهرّبه من اتخاذ قرارات سياسية كان يتعين عليه اتخاذها في أعقاب دروس الحرب. لقد أخطأ أولمرت عندما عيّن وزراء بحسب راحته السياسية المؤقتة. عمير بيرتس لم يكن الوزير الصحيح للدفاع وأبراهام هيرشزون لم يكن الوزير الصحيح للمالية. وثمة وفرة من الوزراء في الحكومة لكن لا يوجد وزير للرفاه الاجتماعي. فلا عجب أن فشلت الحكومة فشلاً ذريعًا في الاعتناء بالجبهة الداخلية. وإذا لم يكن أولمرت قادرًا على إنعاش حكومته فكيف سيستطيع إصلاح القصورات التي تكشفت في الحرب؟. إنه يحسن صنعًا بكونه يطير كل يوم إلى الشمال، لكن مشكلة زعامته تبدأ في القدس.

أما رافي جينات، رئيس تحرير صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فيرى (١٨ آب ٢٠٠٦) أن تعيين عمير بيرتس وزيرًا للدفاع نمّ عن صفقة. وهذه الصفقة تحولت إلى ورطة.

ويضيف: بيرتس وإيهود أولمرت شريكان كاملان ويتحملان المسؤولية عن هذه الصفقة مثل توأمين سياميين. أولمرت لأنه

اخترعها وبيرتس لأنه خلدها. أولمرت متهم لأنه سلّم الإشراف على الجيش إلى جهة غير مجربة، غير مهنية وغير لائقة. وبيرتس متهم لأنه قال نعم بسبب دوافع شخصية، سياسية تتعلق بسيرته الحزبية. لقد وافق رغم علمه بأن هذا المنصب ليس له، وأنه الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، وأن هناك مجالات أخرى يتميز فيها ويمكن أن يسهم فيها كثيرًا. كلاهما أخطأ في انعدام المسؤولية القومية وكلاهما مذنب بالقدر نفسه. صحيح أن أولمرت وبيرتس يبدوان (منذ انتهاء الحرب) منضفرين ببعضهما البعض ويكيلان المديح الواحد للآخر ويثمنان التعاون المدهش فيما بينهما ويعرضان انسجامًا تامًا... لكن في الغرف المغلقة يصب أحدهما جام غضبه ونقمته على الآخر. لكن لا خيار أمامهما سوى إظهار ودهما لأن كلا منهما يمكن أن يسقط الثاني، وتبادل الاتهامات فيما بينهما يمكن أن يطيح بكليهما معًا.

غير أنّ المعلق السياسي يوئيل ماركوس يعتقد (صحيفة "هآرتس"، ٢٥/٨/٢٠٠٦) أن الانتقاد الشعبي يسيء إلى حد ما للذين قادوا هذه الحرب، أولمرت وبيرتس وحالوتس. فهؤلاء، برأيه، أخيار ولامعون. لكن ما حصل معهم هو نوبة من التدهور، التي ما كانت ستحصل مع سابقيهم في الوظائف المماثلة. فإسحق رابين كان جزعًا بطبعه. وعندما كانوا يقترحون عليه عملية عسكرية كان وجهه يتكدّر وكان بالإمكان التخمين فورًا ماذا يمرّ في رأسه. وإسحق شامير كان من المستحيل جرّه إلى أية مغامرة عسكرية. فهو لم يسمح لوزير الدفاع، موشيه آرنس ورئيس هيئة الأركان العامة، إيهود باراك، بقصف العراق عندما سقطت هنا صواريخ السكود إبان حرب الخليج الأولى.

ويتابع ماركوس: الثلاثية الأمنية الحاكمة خافت في حالة عدم ردها على اختطاف الجنديين أن تفقد إسرائيل الشرعية الدولية. شرعية ماذا؟ أن نخسر في الحرب ونخيّب أمل بوش ودول عربية بنت على قدرتنا بأن نكبح جماح الإرهاب الإسلامي الأصولي الذي هددها أيضًا؟ لكن اتخاذ القرار كان متسرعًا جدًا. ورغم الغضب الجماهيري ورغم المطالبة بتطيير "الثلاثة الكبار" يجوز أن يكون سقوط الحكومة أو تعيين لجنة تحقيق رسمية خطأ كبيرا. فليس لدينا لاعبو احتياط أفضل في هذا الوقت. وليس لدينا وقت للجنة قد تحتاج الى سنة، في حين أن التحديات التي تواجهنا كبيرة جدًا. من الأفضل أن ندع الحكومة تتعلم من أخطائها وان تصحح نفسها بسرعة في كل المجالات. بقطع الأعناق لن نبني أنفسنا من جديد.

وعلى نفس النسق يعتقد المعلق الصحافي إيتان هابر، مدير مكتب رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين (صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ١٦ آب ٢٠٠٦) أن الأزمة الكبيرة التي تجد إسرائيل نفسها في مواجهتها الآن هي أزمة القيادة. فلقد نفد القادة في إسرائيل. وإذا ما تبدّل المبتدئون أولمرت وبيرتس وتسيبي ليفني، فبمن سيتم استبدالهم؟. ذات مرة كان هناك على الرفّ منتخب من الشخصيات الجيدة أو الأقل جودة التي لم يعترض أحد على قيادتها، غولدا (مئير) وبنحاس سابير، موشيه ديان ويغئال ألون، مناحيم بيغن واسحق شامير. أما اليوم فليس ثمة ولو شخص واحد من الأشخاص السياسيين أو من الجيش والأكاديمية ممن يحلم به مواطنو إسرائيل ويشتاقون لزعامته.

بدوره يتساءل البروفسور أفنيري: هل يمكن أن تكون هناك سياسة أخرى في إسرائيل؟ واضح أن الطريق التي يصل عبرها ساسة إلى القمة تدفع إلى أمام نوعًا معينًا من الناس. لكن ثمة طريقًا أخرى وثمة مرشحين آخرين أيضًا. وينبغي بنا أن نرى أنه حتى في الحزبين الرئيسين اللذين يشكلان الائتلاف الحكومي الحالي يوجد أشخاص يدمجون التجربة مع الاستقامة. لكن هؤلاء الأشخاص دفعوا إلى الهامش. وهذا هو أوان دفعهم نحو المركز.

ويكتفي الكاتب بذكر نموذجين: على هامش قائمة "كديما" ثمة شخصية توقع كثيرون أن يسند لها أولمرت حقيبة وزير أو سفير في الولايات المتحدة. وأقصد دان مريدور، صاحب التجربة الغنية في السياسة ومواضيع الخارجية والأمن. ومن الجهة الثانية فإن حزب "العمل" لم يجد الطريق الصحيحة لدمج (الجنرال في الاحتياط) عوزي ديان في صفوفه. وهو أيضًا ذو تجربة أمنية غنية. الأزمة التي نمر بها الآن هي فرصة ليس فقط لتغييرات شخصية، وإنما أيضًا لإدخال أشخاص من صنف آخر في السياسة الإسرائيلية. وكما قلت ثمة الكثير الكثير عدا الذين ذكرت.

## حول أداء عمير بيرتس

علاوة على ما تقدّم فإن وزير الدفاع، عمير بيرتس، لا يواجه فقط حملة شعواء على أدائه كوزير للدفاع يفتقر إلى أية تجربة عسكرية أو أمنية حاول التغطية عليها بالتماهي مع نزعة قيادة

عمير بيرتس في مروحيته

الجيش بأن ما ليس في الإمكان تحقيقه بالقوة يمكن بلوغه بمزيد من القوة، وإنما على أدائه أيضًا كرئيس لحزب "العمل"، الذي خاض الانتخابات الأخيرة على أساس أجندة اقتصادية–اجتماعية لم يتبق منها سوى الشعارات. وبالتالي فقد تركزت هذه الحملة أيضًا في استكناه أداء "اليسار الإسرائيلي" ودلالاته.

ويلفت المعلق السياسي لصحيفة "هآرتس"، عكيفا إلدار (١٧ آب ٢٠٠٦)، إلى أن محاولة بيرتس "تجاوز الضربة القاضية التي سددت له في الحرب بواسطة إحياء العملية السياسية" مع الفلسطينيين (وأيضًا مع سورية ولبنان) هي محاولة تعترضها عقبات كثيرة ليس أبسطها ما خلفته آلة الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، وتحديدًا في قطاع غزة، من قتل ودمار في "أثناء انهماكه والحكومة كافة في مجريات الحرب على لبنان".

وفي مقال تحت عنوان "انهيار الأيديولوجيات" يؤكد البروفسور باروخ كيمرلينغ، أستاذ علم الاجتماع، أن الزلزال السياسي الذي مرّت به إسرائيل في أعقاب حرب العام ١٩٧٣ سيكون لا شيء بالمقارنة مع الزلزال السياسي الذي سيحصل في أعقاب حرب ٢٠٠٦. ومن الممكن الافتراض أن مصطلحات "يمين" و"يسار" و"مركز" (وسط) ستفقد دلالاتها الحالية، والتي ثبت من الناحية الأيديولوجية أنها لم تعد ذات صلة بالإضافة إلى غياب الفوارق بينها حتى قبل أن تبدأ الحرب. كما من الممكن الافتراض بأن تنهار غالبية الأحزاب الحالية. ولا يمكن التنبؤ سلفاً كيف سيبدو الجهاز السياسي والحزبي بعد هذه الحرب، لكن يمكن الافتراض بأن الجمهور سيمنح الأفضلية لهيئات قادرة على الإقناع بقدرتها ونيتها في إعادة بناء الدولة من الدمار المادي والمعنوي (موقع "واينت" الإلكتروني، ١٣ تموز ٢٠٠٦).

ويتابع: تمت إعادة بناء ألمانيا (الغربية) واليابان من ناحية مادية وأخلاقية بسرعة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، بمساعدة الولايات المتحدة، إلا أن ذلك تطلب شرطاً مسبقاً ملزماً، هو التخلي عن العسكرة. وفي هذا السياق فإن إسرائيل بحاجة إلى حل فوري للصراع بينها وبين الفلسطينيين والسوريين، بحيث يمكن لجميع الأطراف العيش معه. وإن الحرب مع حماس والفلسطينيين تكمل الحرب مع حزب الله وتساهم في الدمار المادي والثقافي والأخلاقي للدولة، وحتى هذه الجبهة لا يمكن الانتصار فيها عن طريق القوة.

## اليسار– أحد أبرز المدفونين في "القبر الجماعي" الذي حفرته الحرب

يرى يوسي سريد (صحيفة "هآرتس"، ١٥ آب ٢٠٠٦)، وهو زعيم "ميرتس" السابق وأحد أقطاب "اليسار الصهيوني"، أن "اليسار الإسرائيلي" هو أحد أبرز المدفونين في "القبر الجماعي" الذي حفرته هذه الحرب لمجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها. ذلك أن هذا اليسار لم يفعل ما كان يتعيّن عليه أن يفعله (وهو معارضة الحرب، بصريح العبارة) وبقي يمارس "الرقص على حبلين"، بين المعارضة وبين التأييد للحرب، بمسوّغ أنها "عادلة" و"مبرّرة". وكان يتوجب على هذا اليسار أن يفهم باكرًا– في قراءة سريد– أن انضمامه إلى الإجماع حتى لو كان متحفظًا وعابسًا من شأنه فقط أن يؤجّج مسيرة أولمرت وبيرتس وحالوتس نحو عمق لبنان. وتساءل: إذا لم ينهض هذا اليسار في وقت الامتحان فمتى كان في نيته أن ينهض على قدميه؟ مع يسار كهذا لا نحتاج إلى وسط ولا إلى يمين.

أما عكيفا إلدار فرأى أن الحرب على لبنان دقّت المسمار الأكبر في نعش معسكر السلام الإسرائيلي (مجلة "آفاق جديدة" الإلكترونية، عدد ٢٢ آب ٢٠٠٦). وأضاف أن استطلاعات الرأي وكذا تصريحات أشخاص يساريين بارزين، مثل الكاتب المسرحي يهوشواع سوبول، تدل على أن "هجوم الصواريخ على شمال البلاد، الذي ترافق مع قصف سلاح الجو في بيروت وجنوب لبنان، أفلح في تقويض إيمان الجمهور الإسرائيلي

بوجود شريك عربي للسلام. يكفي سماع كلمات الندم الصادرة عن اليساري سوبول وقراءة مقال يوسي بيلين في "معاريف" الذي اقترح فيه مهاجمة سورية أو قراءة صرخات الحرب في ملحق "هآرتس" الصادرة عن مؤسسات منظمة "أربع أمهات" لكي نفهم ذلك".

ويعتقد إلدار أن الحديث لا يدور عن "ردود فعل عاطفية عابرة، تعدّ نتيجة مطلوبة ومفهومة لمشاعر الغضب والإحباط والخوف" وإنما يدور عن "مرحلة إضافية في سيرورة عميقة ومتصلة من فقدان البوصلة واللهاث وراء حلول انعزالية وأحادية الجانب، نهايتها الطريق المسدود وتأبيد النزاع".

ويقول إلدار إن السهولة التي هضم فيها معسكر السلام هذا ذرائع ايهود باراك بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري– اللبناني والمسار الفلسطيني، كانت شهادة أخرى على هشاشة هذا المعسكر.

وما يتضح الآن هو أن غالبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بلقب "يسار" هم "حمائم تغرّد داخل السرب" لا "حمائم ذات قيم" (تتجاوز الإطار المحليّ الضيق). وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات برغماتية تحيل فقط إلى ما يندرج في إطار صالح الشعب اليهودي، الميزان الديمغرافي، ضمان أمن إسرائيل و/ أو دفع ازدهارها الاقتصادي. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية فقد بات صنفًا نادرًا– هذا الصنف هو الذي لا يبحث عن ملاذ في حضن الوطنية العمياء والإجماع العابر.

وقال ناشط اليسار وسكرتير حركة "يوجد حد"، التي تدعو إلى رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لأسباب ضميرية، الدكتور يشاي مينوحين، لـ"المشهد الإسرائيلي" (الملحق، ٢٢ آب ٢٠٠٦)، إنه "أثناء الحرب التي يصاب فيها مواطنون يتعلق الناس أكثر بمشاعرهم الوطنية من تلك الشمولية. لذلك فإنه في كل حرب وفي كل انتفاضة رأينا أن قسما كبيرا من اليسار يواجه صعوبة في التجنّد للنضال ضد الحرب والاحتلال ويستغرق وقتا أطول للتجند لهذا النضال. وحرب لبنان الثانية ليست مختلفة من هذه الناحية عن الحروب السابقة أو عن الاحتلال والانتفاضتين. والمنظمات (الإسرائيلية) التي وضعت نصب أعينها قيما عالمية شمولية بصورة أوضح، مثل تعايش وكتلة السلام ويوجد حد واللجنة ضد هدم البيوت

ضاحية بيروت الجنوبية: وكأنه زلزال.

ومركز المعلومات البديلة، تجندت على الفور للنضال ضد الحرب، لأن الحرب بدت لهم منذ البداية غير مبررة وخاطئة من الناحية الأخلاقية وتتناقض مع القيم التي يؤمنون بها. لكن منظمات يسارية أكثر رخاوة مثل سلام الآن ومثل أحزاب اليسار الصهيوني وبينها ميرتس استغرقها وقت أطول للانضمام للنضال ضد الحرب انطلاقا من مقولة إنه عندما تطلق المدافع النار على الناس أن تسكت. ومرّ على الحرب شهر كامل قبل أن يخرجوا للتظاهر ضد الحرب".

وأشار مينوحين إلى أنه "في فترة حرب لبنان الأولى (١٩٨٢) مرّ شهر أو حتى أكثر قبل أن يبدأ اليسار الرخوي بالاحتجاج عليها، ومرت شهور قبل أن ينضم قسم من حزب العمل الذي كان في حينه في المعارضة إلى حملة الاحتجاج. وعموما هذا ما يميز أداء هذا اليسار بما في ذلك النضال ضد القمع العنيف للشعب الفلسطيني خلال الانتفاضتين".

يذكر أنه في اليوم الثاني عشر للحرب، اجتمعت الأمانة العامة لحركة "سلام الآن" اليسارية، التي قادت في الماضي تظاهرات ضخمة احتجاجاً على ممارسات الجيش الإسرائيلي سواء في لبنان أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، لتبحث في الموقف المطلوب اتخاذه حيال الحرب الدائرة. لكن الاجتماع شهد انقساماً وخلافات في الرأي أدت إلى عدم اتخاذ أي قرار "تفادياً لكسر الإجماع الإسرائيلي". وكان لافتاً موقف الأمين العام للحركة، ياريف أوبنهايمر، الناشط الأبرز ضد الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة. قال أوبنهايمر إنه "ليس منطقياً أن نتظاهر الآن. هذا يمس بالدولة. نحن مهاجمون وكل من يتظاهر الآن إنما يدعم حزب الله".

**يذكر أنه في اليوم الثاني عشر للحرب، اجتمعت الأمانة العامة لحركة "سلام الآن" اليسارية، التي قادت في الماضي تظاهرات ضخمة احتجاجاً على ممارسات الجيش الإسرائيلي سواء في لبنان أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، لتبحث في الموقف المطلوب اتخاذه حيال الحرب الدائرة. لكن الاجتماع شهد انقساماً وخلافات في الرأي أدت إلى عدم اتخاذ أي قرار "تفادياً لكسر الإجماع الإسرائيلي". وكان لافتاً موقف الأمين العام للحركة، ياريف أوبنهايمر، الناشط الأبرز ضد الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة. قال أوبنهايمر إنه "ليس منطقياً أن نتظاهر الآن. هذا يمس بالدولة. نحن مهاجمون وكل من يتظاهر الآن إنما يدعم حزب الله".**

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٥ تموز ٢٠٠٦) عن أوبنهايمر أن "غريزة أي يساري تقوده إلى اتخاذ موقف معارض عندما يرى طائرة حربية في الجو. لا أحد منا يريد أن نعاود الدخول إلى لبنان، لذا يجدر بنا الانتظار. في هذه المرحلة، وبألم شديد كان القرار أن نجلس جانباً ولا نقوم بأي شيء".

وتشير الصحيفة إلى أن بعض جنرالات الاحتياط والسياسيين المحسوبين على معسكر اليسار، ينتقد في صوت خافت الحكومة والجيش، لكن أحداً لا يجرؤ على إسماع صوته عالياً أو حتى توجيه السؤال إلى الحكومة وقادة الجيش: "إلى أين تقودوننا؟ وما الهدف من الحرب ومن سيدفع ثمنها في نهاية المطاف؟". ويبرر هؤلاء عجزهم بالادعاء بأن أسئلة من هذا القبيل لا يمكن أن توجه طالما أن الحرب دائرة وفقاً لشعار "الآن يجب السكوت. هدوء... يطلقون النار... هدوء يُقتلون".

وتلفت الصحيفة إلى صمت رئيس الحكومة السابق، إيهود باراك، الذي يعتبره الإسرائيليون أكبر جنرال عرفته الدولة العبرية في تاريخها، والى اختفائه عن شاشات التلفزيون المحلية "فيما يقول لشبكات التلفزيون الأجنبية نقيض ما يؤمن به، مدافعاً عن الحرب". وتضيف أن باراك يرى أن قرار رئيس الحكومة كسر سياسة ضبط النفس التي تحلى بها أريئيل شارون تجاه حزب الله، كان خاطئاً، بل كان الأجدر أن لا ترد إسرائيل أبداً على خطف الجنديين.

يكمن مرض هذا اليسار، في جانب ما، في إدارة ظهره للقيم العالمية.

ومن المثير، في هذا السياق، أن نلتفت إلى ما تقوله المؤرخة الإسرائيلية د. فانيا عوز، في عمق بحث جديد أنجزته بالمشاركة حول المحكمة الإسرائيلية العليا وحرية التعبير، في هذا الخصوص بشأن إتباع رئاسة القاضي أهارون باراك المنتهية ولايته أخيرًا لهذه المحكمة، التي تشكّل مدعاة لافتخار إسرائيليين كثيرين بمن فيهم أشخاص محسوبون على التيارات اليسارية والليبرالية، نهج إدارة ظهرها كاملاً لقيمة "كرامة الإنسان"، التي ميّزت بكيفية ما بعض من سبقوه في هذا المنصب "الرفيع المستوى"، وتمثلها (أي رئاسة باراك) النموذج القضائي الأميركي الذي لا يضع تلك القيمة في اعتباره ويستعيض عنها بقيمة حرية التعبير، مع فارق جوهري كبير، هو امتلاك المجتمع الأميركي تقاليد وثقافة حرية التعبير بما يجعله حريزًا أمام تغلغل ظواهر العنصرية، في حين يفتقر المجتمع الإسرائيلي إلى إدراك البعد العالمي لقيمة التعددية ويتمسك بقبلية هذه القيمة، التي تنهل من ثقافة التلمود والغيتو اليهودية **(عوز، ٢٠٠٦)**.

كما سبق للناشطة اليسارية د. تسفيا غرينفيلد أن أكدّت أن هناك حلقة معينة في النقاش العام في إسرائيل تعاني من إهمال تام، وهي الحلقة التي يفترض أن تربط بين الهوية الثقافية اليهودية وبين الهوية العالمية والليبرالية. و"لقد نشأ وضع غير صحي وغير سليم يقرر أو يختار الناس بموجبه أن يكونوا يهودا أو أن يكونوا ليبراليين. مع أن هناك إمكانية للربط بين الهويات".

وتابعت: "أود أن أرى هذه المواضيع، وفي مقدمتها الطريقة الملائمة للربط والجسر بين الهوية اليهودية والهوية العالمية، وقد أصبحت مطروحة وتحظى باهتمام في جهاز التعليم الرسمي أيضا. وأود التوضيح هنا أنني وعندما أتحدث عن الربط بين الهوية الثقافية اليهودية وبين الليبرالية العالمية، فإنني اشمل بحديثي أيضا مواطني الدولة غير اليهود. بمعنى أنهم يواجهون أيضا تحدي ربط هويتهم الثقافية بالفهم الليبرالي العالمي" (مقابلة مع د. تسفيا غرينفيلد، المصدر: شبكة الانترنت).

## حول بعض الرؤى السياسية

شكلت النتائج العسكرية للحرب متكأ لدى البعض للوصول إلى خلاصة سياسية بعيدة المدى طال أوان استحقاقها، وهي الاستفاقة من وهم القوة العسكرية.

في هذا الخصوص يشير الخبير الإستراتيجي الجامعي، رؤوبين بدهتسور، مثلاً، إلى أن حرب يوم الغفران (حرب أكتوبر ١٩٧٣) لا تزال محفورة في الذاكرة (الإسرائيلية الجماعية) باعتبارها حدثًا انعطافيًا "تصدعت في أعقابه ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي". لكن "ما زال من السابق لأوانه أن نُقدر فيما إذا كانت حرب لبنان الثانية ستُستذكر كخط انكسار يصحو الجمهور في أعقابه من وهم القوة العسكرية الإسرائيلية غير المحدودة" (صحيفة "هآرتس"، ١٦ آب ٢٠٠٦).

وكتعويل على استبطان مثل هذه الخلاصة الأخيرة يبني البعض الآخر عدة رؤى سياسية.

نذكر من هؤلاء عوزي بنزيمان، الذي رأى أن الحرب أثبتت حدود القوة العسكرية لإسرائيل وقوة الاستفزاز الكامنة في تأبيد مطالب الفلسطينيين والسوريين حيال إسرائيل (صحيفة "هآرتس"، ٢٣ آب ٢٠٠٦).

على النسق ذاته يرى شلومو بن عامي، وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أن البشرى السارّة هي أن الحرب الأخيرة ربما تخلق احتمالاً لتسوية سياسية. "فقد أضحى واضحًا أن الانتصارات الإسرائيلية الساحقة لم تؤد إلى تسويات سياسية، بينما كانت أوضاع التعادل في المعركة أو انكشاف هشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية بمثابة مقدمة لعمليات سياسية واعدة. هذا ما كان عقب حرب يوم الغفران التي أدت إلى سلام مع مصر وعقب الانتفاضة الأولى وصواريخ السكود في حرب الخليج التي قادت إلى مؤتمر مدريد" (صحيفة "هآرتس"، ٢٢ آب ٢٠٠٦).

أما معلق الشؤون الاستخباراتية يوسي ميلمان فيرى أن "حتى لو لم يكن هناك حسم ساحق فقد بلورت الحرب فرصة لترميم العملية السياسية" ("هآرتس"، ٢٩ آب ٢٠٠٦). وأضاف "انتصارات إسرائيل العسكرية على العرب في السابق لم تترجم دائما إلى إنجازات سياسية لا بل أدت إلى الجمود. أما حرب مثل حرب يوم الغفران، التي استمرت طويلاً وانتهت من دون حسم عسكري واضح، فقد أدت إلى تحريك عمليات سياسية

صواريخ حزب الله تحرق في حيفا.

أثمرت عن تسويات مع مصر وسورية. حرب لبنان الثانية قادرة أن تؤدي إلى تسوية مع لبنان واستئناف المفاوضات مع سورية. والرئيس بشار الاسد أوضح في عدة مناسبات أنه مستعد لذلك. ويجب أن نأمل بأن تعرف الحكومة كيف تستغل هذه الفرصة الجديدة".

ودعا المعلق دانيئيل بن سيمون ("هآرتس"، ١٥ آب ٢٠٠٦) إلى أن تخرج إسرائيل من شرنقة الأحادية وأن تلتفت إلى محيطها الإقليمي. ومما كتبه في هذا الصدد:

في السنوات الأخيرة تعززت نزعتنا القسرية للتحادث مع أنفسنا حول التسوية مع العرب، كما لو أن النزاع الحقيقي في الشرق الأوسط هو بين اليمين واليسار (في إسرائيل).

منذ ست سنوات توقفت السياسة الإسرائيلية عن التقدّم ولو خطوة واحدة إلى أمام. ومنذ أن دفع إيهود باراك ياسر عرفات إلى داخل الكوخ في كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠ لم يحصل أي تماس جدي بين زعيم إسرائيلي وبين زعيم عربي نخوض نزاعًا معه. النتيجة كانت مروعة. فلقد أقفلت إسرائيل الأبواب أمام جيرانها وعقدت العزم على الوصول إلى تسويات سياسية وفقًا لما تفكر به وبسجال مع ذاتها عبر التغاضي عن جيرانها.

ربما يكمن مصدر العدوانية تجاهنا في طبيعتنا الأنانية وفي عدم تعاملنا مع جيراننا، في عدم استعدادنا لرؤيتهم عن بعد متر واحد... كما لو أن العرب هوام لا يليق التحادث معهم.

بدل الحديث مع أعدائنا نتحدث فقط مع أصدقائنا حتى لا نقول الأوصياء علينا، الأميركان... تبنينا الإنكليزية كلغة أم ونتعامل مع اللغة العربية كما لو أنها خطر وجودي. حتى الآن لم يثبت استعباد حياتنا وقيمنا ومستقبلنا لأميركا نفسه. ولم نكن البتة عديمي الأمان كما نحن الآن. وكجزء من يأسنا فإننا نحيط أنفسنا

**قد نجحت إسرائيل في أن تقدّم الوقود للدعم المشهدي المتدحرج لصورة الشيطان التي تخلعها عليها وسائل الإعلام الإسلامية. بالذات الآن حان الوقت لمنعطف حاد في الوعي والسياسة الإسرائيلية حيال العالم الإسلامي.**
**يجب الوقوف الآن إلى جانب الإسلام المعتدل والظهور كمدافع عن الحضارة الإسلامية المتصلة مع اليهودية بتيارات تحت أرضية تاريخية عميقة... والمقصود الوقوف في وجه الهجوم الثقافي، الديني، الأخلاقي والإعلامي على الإسلام، الذي يعرض نمط الحياة الإسلامي كما لو أنه عنيف وبدائي بصورة جوهرية.**

بسور ونحوّل شعار الانبعاث القومي إلى غيتو محض ومحكم الإغلاق من كل ناحية.

إذا تفشى اليأس من الجيران والسلام، فمن شأن الإسرائيليين تسليم مقود الدولة لأيدي مهووسين خطرين مثل أفيغدور ليبرمان. "من أجل أوضاع جنونية يتوجب أن يكون في الحكم أشخاص مجانين"، هذا ما قاله أحد سكان كريات شمونه، وعكس بذلك المزاج العام الجديد وذكر ليبرمان كوصفة سحرية.

إذا لم يعد أولمرت الأمل عاجلاً وإذا لم يفاوض السوريين والفلسطينيين واللبنانيين فمن شأن اليأس من الوضع أن يدفع الإسرائيليين نحو حلول متطرفة.

أما البروفسور يارون إزراحي فيدعو ("هآرتس"، ٢٢ آب ٢٠٠٦) إلى اجتراح "منعطف حاسم في إستراتيجية إسرائيل السياسية والثقافية".

وهو يقول: بوصفها الدولة غير المسلمة الوحيدة في الشرق الأوسط ليس في مقدور إسرائيل الاستمرار في الوجود في المنطقة طويلاً إذا ما واصلت تؤدي في نظرها وفي نظر جيرانها دور رأس الحربة للكفاح الغربي ضد الإسلام.

لقد نجحت إسرائيل في أن تقدّم الوقود للدعم المشهدي المتدحرج لصورة الشيطان التي تخلعها عليها وسائل الإعلام الإسلامية. بالذات الآن حان الوقت لمنعطف حاد في الوعي والسياسة الإسرائيلية حيال العالم الإسلامي.

يجب الوقوف الآن إلى جانب الإسلام المعتدل والظهور كمدافع عن الحضارة الإسلامية المتصلة مع اليهودية بتيارات تحت أرضية تاريخية عميقة... والمقصود الوقوف في وجه الهجوم الثقافي، الديني، الأخلاقي والإعلامي على الإسلام، الذي يعرض نمط الحياة الإسلامي كما لو أنه عنيف وبدائي بصورة جوهرية.

مع تواتر الحديث عن جولة مقبلة فإن المطلوب هو خيال سياسي غير مألوف وشجاعة كبيرة من أجل إيجاد جولة مقبلة تكون بمثابة منعطف حاسم في إستراتيجية إسرائيل السياسية والثقافية. المطلوب الآن هو تحوّل بمقدار ١٨٠ درجة عبر التخلي عن الطريق السياسية التقليدية التي لم تجلب لنا إلا الثمار الفاسدة.

## ما هي أجندة الحكومة الآن؟

لم تعد حكومة إيهود أولمرت، منذ انتهاء الحرب على لبنان، تمتلك أجندة سياسية معلنة، في ضوء إعلان رئيسها عن تجميد "خطة التجميع" (الانطواء) حتى إشعار آخر. ووفقًا لما يقوله المراسل السياسي في صحيفة "معاريف"، بن كسبيت، فقد توصلوا في وزارة الخارجية الإسرائيلية أخيرًا إلى نتيجة مفادها أن "المسار الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود مميت". وقد جرى التعبير عن هذا الموقف خلال مداولات عديدة في الوزارة، فضلاً عن أن كبار الموظفين يتمسكون به. ومردّ ذلك أن عملية التجميع لفظت أنفاسها الأخيرة، والأحادية حيال الفلسطينيين ماتت، ولا شريك في الطرف الثاني لأية مفاوضات وليس هناك ضوء في آخر النفق، باستثناء الأنفاق التي يواصل عبرها الفلسطينيون تهريب كميات هائلة من السلاح والمتفجرات (الفاتح من أيلول ٢٠٠٦).

وفي رأي المراسل السياسي لصحيفة "هآرتس"، ألوف بن، فإن إسقاط خطة التجميع عن جدول الأعمال يسلب الحكومة وكديما سبب وجودهما (٢٤ آب ٢٠٠٦). ويضيف: إذا كانت الحكومة ضعيفة حتى في سبيل إطلاق مبادرة سياسية جديدة

تستبدل الانسحاب الأحادي الجانب من الضفة، فمن الأفضل أن تنهي دورتها في أقرب فرصة. وإذا لم يقترح حزب كديما بسرعة أملاً جديدًا ومقنعًا فسيذكر كظاهرة سياسية عارضة سوية مع قادته.

ويستطرد بن: لا يعتقد إيهود أولمرت أن ناخبي (حزب) كديما والشعب عمومًا بحاجة إلى تفسير منمّق من طرفه لانهيار المدماك المركزي في سياسة حكومته (خطة التجميع). فهو يقدّر بأن الإسرائيليين قد استبطنوا ضرورة تغيير الاتجاه في ظل ضربات الكاتيوشا من لبنان. لكن إلغاء التجميع يثير سؤالين رئيسين: ماذا يحدث في هذه الأثناء في المناطق (الفلسطينية) وما جدوى استمرار سلطة (حكومة) أولمرت؟. واضح أن المواجهة مع الفلسطينيين أقصيت عن جدول الأعمال. فالعالم مشغول بإرسال قوة دولية إلى لبنان، وإسرائيل مهمومة بحساب النفس وبالقلق على المخطوفين. المشكلة هي أن الفراغ يستدعي مصائب. وقد حذر معهد الأبحاث "ريئوت" من انفجار انتفاضة جديدة أو من حلّ السلطة الفلسطينية، كما حذر رئيس جهاز الأمن (شاباك) الحكومة من أن غزة قد تصبح لبنان. هذا الفراغ ينسحب أيضًا على المستوطنين. فالبؤر العشوائية ستبقى في أماكنها طالما أن الجيش مشغول في لبنان. ولا يوجد جواب لدى أولمرت حول ماذا ستفعل الحكومة بهذه البؤر وبالمستوطنات عمومًا. والبعض بات يطرح السؤال: ما هو الفرق بين أولمرت وبين (زعيم الليكود) بنيامين نتنياهو؟ فكلاهما يدعو الآن للحفاظ على الوضع القائم في المناطق وترميم الشمال ومواجهة إيران.

أما عوزي بنزيمان فيرى أن إسرائيل بحاجة إلى أجندة قومية جديدة، إلى تحدّ جديد... والغاية اللائقة لذلك هي إحلال علاقات جديدة مع العالم العربي... الحرب الثانية على لبنان تلقي على كاهل الحكومة، مهما تكن تركيبتها، مسؤولية قيادة الجمهور نحو لحظة الانفصال عن الجولان والضفة (صحيفة "هآرتس"، ٢٣ آب ٢٠٠٦).

وفي رأي بنزيمان فإن هذه المهمة تعيد إلى جدول الأعمال تهديد الجنود المتدينين برفض الخدمة العسكرية.

ويعيد إلى الأذهان أنه في حمأة الحرب وتحت وطأة الضائقة التي فرضتها على الدولة لم يتطرّق أحد إلى خطورة الدعوة التي صدرت عن الجنود المتدينين بشأن رفض الخدمة العسكرية في الجيش إذا كان هدف الحرب هو دفع خطة التجميع إلى الأمام، بحسب ما صرح به إيهود أولمرت، رئيس الحكومة، في اليوم العاشر للحرب (وسرعان ما تراجع عنه). وعمليًا فإن هؤلاء وضعوا أمام الدولة شرطًا لاستعدادهم للتضحية بأرواحهم دفاعًا عنها، هو أن تسقط من أجندتها خطة التجميع للانسحاب من غالبية أراضي الضفة الغربية. وبذا فتح هؤلاء بوابة لرفض جماعي عملي غير مسبوق. وهذه السابقة، التي لا حدود لخطورتها وأبعادها، لم يتم شملها في الخطاب الشعبي المتطوّر منذ انتهاء الحرب، فجلّ الاهتمام منصرف نحو النتائج الملموسة للمعركة ونحو أصدائها السياسية.

التغاضي عن هذه الدعوة تلقى دعمًا من حسم رئيس الحكومة السياسي، لناحية وضع خطة التجميع على الرفّ. لكن من المعروف أن خطة التجميع تقف في رأس اهتمامات الحكومة الحالية، وفقًا لخطاب عرضها على الكنيست. وإذا سقطت هذه الخطة فما هو مبرّر بقاء الحكومة؟.

أما بالنسبة لأجندتها المتعلقة بسورية فقد كشف عكيفا إلدار (صحيفة "هآرتس"، ٢٠ آب ٢٠٠٦) أنه قبل حوالي أسبوع، من التاريخ أعلاه، عينت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية، يعقوب ديان، الذي كان رئيس الطاقم السياسي في مكتب وزير الخارجية، في وظيفة "محرّك مشاريع" (Projector) خاص لموضوع مفاوضات السلام مع سورية. وقد طلب إلى ديان أن يعرض أمام ليفني وإدارة الوزارة وثيقة شاملة تطرح احتمالات تجديد العملية السياسية مع سورية في ضوء مواقف الأطراف حيال المواضيع الرئيسة مثل الحدود، الأمن والتطبيع، في المراحل المختلفة من المفاوضات.

وقد أكد مستشار الإعلام لدى ليفني هذا النبأ، لكنه أشار إلى ضرورة عدم الاستنتاج من ذلك أن الوزيرة ليفني تقترح البدء الآن بمفاوضات مع سورية.

وينوه إلدار بأن المصادر المطلعة في إسرائيل مختلفة فيما بينها حول تقدير نوايا الرئيس بشار الأسد. وبينما يشددون في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) على تهديداته الحربية، فإن مسؤولي وزارة الخارجية يعزون أهمية لدعوته إسرائيل إلى تجديد مفاوضات السلام. وفي النقاشات التي أجرتها عناصر تقدير مختلفة تم التشديد على الخشية من وجهة تعزيز أواصر العلاقة بين إيران وسورية وزيادة تأييدهما لحماس الخارج، التي تحاول تقويض جهود وقف إطلاق النار في غزة. وقد جاء إعلان

الحرب المكلفة

وزير الدفاع، عمير بيرتس، حول خلق الظروف لمفاوضة سورية في أعقاب سلسلة أحاديث مع خبراء في شؤون سورية.

مقربو بيرتس قالوا إنه يرى في الأسد عنصرًا مركزيًا في جهود منع انفجار متجدّد في حدود الشمال وفي فرض إمبارغو (حظر) السلاح على لبنان. لكن رئيس الحكومة ايهود أولمرت يعارض أي انحراف عن سياسة الحظر ضد سورية، طالما أن الولايات المتحدة لا تسقطها من قائمة الدول المؤيدة للإرهاب.

أما البروفسور إيال زيسر، رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، فيؤكد (صحيفة "معاريف"، ٢٢ آب ٢٠٠٦) أن سورية ليست جزءًا من المشكلة في الحدود الشمالية فقط وإنما هي أيضًا جزء من الحل. وفي خطابه لم يشدّد الأسد فقط على ما هو مشترك بينه وبين حزب الله وإيران وإنما شدّد أيضًا على ما هو الفارق... وفعلاً فقد أعلن أن سورية، خلافًا لحزب الله وإيران، معنية بتجديد العملية السياسية في منطقتنا وأن هدفها النهائي ليس إبادة إسرائيل وإنما توقيع اتفاق سلام معها.

وأضاف: قلائل يمكن أن يختلفوا مع حقيقة أن السلام مع سورية هو مصلحة إسرائيلية. وهناك أهمية خاصة لذلك الآن جراء الخوف من أن إيران يمكنها أن تحصل خلال السنوات القريبة على سلاح نووي. لكن من هذه النقطة إلى أن نحقق اتفاق سلام مع سورية لا تزال الطريق طويلة. والأسد لا يفكر بخطوات بناء ثقة تسهّل على القيادة الإسرائيلية تجنيد دعم بين الجمهور الإسرائيلي لعملية سلام مع سورية. وحكومة إسرائيل غير معنية الآن ببحث وحسم قضية الجولان. وأخيرًا فإن الرئيس جورج بوش، الشريك الحيوي لأي حوار إسرائيلي– سوري في المستقبل، ما زال يرى في سورية جزءًا من محور الشر ينبغي محاربته لا مفاوضته.

## العلاقة مع واشنطن

ليس أمام إسرائيل سوى أن تتماشى مع الرؤية الأميركية لـ"مكانة" سورية، حيث أن الحرب على لبنان فتحت ثغرة في العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين، لا يبدو أنها معنية بتوسيعها.

ولقد بات من "الأسرار المفضوحة" أن "إدارة بوش كانت متورطة بصورة وثيقة في تخطيط الرد الإسرائيلي (على خطف الجنديين). فالرئيس بوش ونائبه ديك تشيني كانا مقتنعين، كما حكى لي مسؤولون كبار في الاستخبارات ودبلوماسيون في الوظيفة وخارجها، بأن القصف الناجح لسلاح الجو الإسرائيلي ضد مجمعات الصواريخ المحصنة التابعة لحزب الله، كما لبنايات قادة هذه المنظمة في لبنان، سيخفف من مخاوف إسرائيل الأمنية. كذلك فإن قصفًا كهذا يمكن أن يشكل مقدمة لهجوم أميركي رادع ضد المنشآت النووية الإيرانية، التي يقع قسم منها في باطن الأرض" **(هيرش، ٢٠٠٦).**

بعد شهر واحد من اندلاع الحرب نشر موقع "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن"، الذي يضم في عضويته كبار ضباط الاحتياط في الجيش وجهاز الأمن، على الشبكة العنكبوتية مقالاً تحت العنوان الموحي "لننتصر أيضًا من أجل العم سام" بقلم ديفيد ب. ريفكين ولي أ. كيسي منوهًا بأنهما محاميان أشغلا مناصب في صياغة السياسة لدى إدارتي رونالد ريغان وجورج بوش الأب.

ومما جاء في هذا المقال:

إذا فقد الجيش الإسرائيلي من هالته كجيش لا يقهر فستهبط قيمة

إسرائيل كحليف للولايات المتحدة.

على إسرائيل أن تخشى من فقدان صناع السياسة الأميركان إيمانهم بقدرتها على "أداء المهمة" في مواضيع ذات مصلحة إستراتيجية مشتركة.

لا ينبغي بقادة إسرائيل أن يتعاملوا مع الدعم الأميركي كما لو أنه بدهي أو مفهوم ضمنًا... الشراكة الإستراتيجية بين واشنطن وإسرائيل تغذّت دائمًا على نجاحات إسرائيل في الدفاع عن أمنها وأيضًا في دفع مصالح أميركية إلى أمام- بدءًا من إذلال زبائن الاتحاد السوفيتي العرب في فترة الحرب الباردة، وليس انتهاء بتدمير الفرن النووي العراقي في ١٩٨١.

عدم قدرة إسرائيل على هزيمة حزب الله، حتى في المستوى التكتيكي والعملياتي على الأقل، يؤدي بها لأن تظهر كعبء أكثر من كونها حليفة مهمة.

هذا الأمر صحيح أكثر إذا ما أخذنا في الحسبان بعض التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة... فالرمال السياسية (هناك) متحركة. وثمة الآن مشاعر معادية لإسرائيل سائدة في أوساط الديمقراطيين.

الخطر الكامن في تقدير إسرائيل الخاطئ لصديقتها الأكثر قربًا إليها يوازي إهمالها لطباع أعدائها المتغير... وأي إنهاء للنزاع بظروف تدع حزب الله غير مستسلم سيخرب أكثر فأكثر مصداقية الغرب، ويبذّر قسمًا كبيرًا من عامل الردع المستند إلى نجاحات الماضي الإسرائيلية، منذ ١٩٤٨ إلى أيامنا الراهنة.

وسبق لسيما كدمون، مراسلة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن كرّرت (٧ آب ٢٠٠٦)، التقديرات التي أذيعت هنا وهناك بأن هناك "خيبة أمل" أميركية من أداء الجيش الإسرائيلي في الحرب على لبنان، التي بات المعلقون الإسرائيليون يجمعون على الدور الأميركي الفاعل والمباشر في إطالة أمدها، دون أن يقروا بهذا الدور، الفاعل والمباشر بالقدر نفسه، في شنّها.

وكتبت كدمون في هذا الصدد تقول: "الوعود شبه الوحيدة التي تتحقق منذ بدء الحرب هي الوعود بالمزيد من الدم والدموع والألم، التي وردت أيضًا ضمن خطاب رئيس الحكومة إيهود أولمرت قبل أسبوع. أمس (الأحد- ٦ آب ٢٠٠٦) كان أحد أيام الحرب الأكثر صعوبة، بسبب موت عدد كبير من الجنود والمسّ الشديد الإضافي بعشرات المدنيين. وربما أيضًا بسبب الاعتراف الآخذ في التجذّر بأنه لن يترتب على هذه الحرب منتصرون ومهزومون. الأميركيون ينظرون إلى نتائج القتال المستمر منذ حوالي شهر. وقد قرروا أن الوقت لا يعمل لصالح أي طرف، ولذا من الأفضل التوقف الآن. لن تكون هنا مفاوضات. وكوندوليسا رايس لن تمكّك بين بيروت والقدس. خلال عدة أيام سيصدر عن الأمم المتحدة قرار بإنهاء الحرب. الآن لم نعد نحن وإنما الولايات المتحدة هي التي تقول: إلى هنا".

وشدّدت كدمون، داخل ذلك، على أن "الموقف الذي تعرضه الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة لا يقبل التأويل. ومؤداه أن واشنطن يئست منا. وهي باتت تفهم أننا لن ننجز أكثر مما حققنا إلى الآن. بكلمات أخرى فإن نافذة الفرص العسكرية قد طرقت في وجوهنا. لقد أراد الأميركيون إثباتات على قدراتنا: إذا لم يكن (اغتيال حسن) نصر الله، فعلى الأقل (السيطرة على) تحصين منيع، سفينة سلاح، شيء ما يظهر أننا بحاجة إلى مزيد من الوقت. لكن حتى هذا الأمر لم يكن في مقدورنا أن نمنحهم إياه".

السؤال الآن: ما هي التفاعلات الرغبية التي يمكن أن تترتب على "خيبة أمل" السيّد الأبيض فيما وراء المحيط؟. هنا بعض الإشارات:

(*) يرى أمير أورن، معلق الشؤون الأمنية في "هآرتس"، أنه سوية مع استمرار العمليات العسكرية في لبنان على نحو ما هي عليه إلى الآن، انتقل "مركز النشاط" إلى مزرعة الرئيس جورج بوش في تكساس، حيث يمضي إجازته الصيفية ("هآرتس"، ٦ آب ٢٠٠٦). وأضاف: الناطق بلسان بوش، طوني سنو، أكد في ٤ آب أن بوش استدعى مستشارين وخبراء خارجيين لقضايا الشرق الأوسط.

وما يمكن أن يتمخّض عن ذلك، برأي أورن، هو أن يعلن بوش في نهاية المطاف عن "**خطة طريق لتسوية علاقات لبنان مع جيرانها**"، كبنية أساسية للهدنة، وبقصد بلوغ غاية (قصوى) تتمثل في أن تقف في مواجهة إيران "جبهة عربية معتدلة تشمل العراق والسعودية والأردن ولبنان (بدون "الجناح العسكري لحزب الله") وسورية". وتابع: "عزل دمشق عن طهران سيكون الجهد الرئيس لعملية كهذه، كما سيتم استكمال المس العسكري بحزب الله الذي يرى قائد هيئة الأركان، دان حالوتس، في زعيمه "قائد المنطقة العسكرية لغرب إيران". وفي السياق الإسرائيلي فإن معنى خطة كهذه هو التجديد السريع للمساومة حول السلام مقابل هضبة الجولان، بما في ذلك ملحق مزارع شبعا. وكما في العام ٢٠٠٠ فإن كثيرين من مسؤولي جهاز الأمن سيؤيدون خطة التسوية هذه،

**«الرئيس بوش خائب الأمل. لم يتصوّر بينه وبين نفسه أن الجيش الإسرائيلي على هذا النحو، وهو الجيش الشديد القوة والعزم والأحابيل، والطافح بالسلاح الأميركي. لقد استدعوا كلبًا من نوع "بولدوغ" فجاءهم كلب من نوع "بودل". وربما مع كل ذلك هو مجرّد كلب صيد. الجيش الإسرائيلي آمن بأنه مستعد جيدًا للاختبار، لكنه أخطأ الحساب أو نسي المادة.»**

ذلك أن أكثر من ثلاثة أسابيع متواصلة من هطول الكاتيوشا أكدت مخاوفهم بشأن تقليص أهمية الأرض في عصر السلاح المتعرّج المسار والبعيد المدى".

وسبق لأورن أن أشار أيضًا إلى خيبة الأمل الأميركية من الأداء العسكري الإسرائيلي، بل ربما كان "طليعيًا" في ذلك، حيث كتب يقول ("هآرتس"، الفاتح من آب ٢٠٠٦): صحيح أن هناك تقاربًا بين الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، لكن نسيج العلاقة بينهما غير متساوٍ. ثمة من يطلب إذناً، وثمة من يصادق. ثمة من يثير توقعات وثمة من يخيّب الأمل. والمشكلة الأميركية في الوقت الراهن هي أن القتال يمكن أن يتوقف بصورة مفاجئة قبل الأوان، وبالتالي فإن التهديد سيتجدد بسرعة.

وتابع: الرئيس بوش خائب الأمل. لم يتصوّر بينه وبين نفسه أن الجيش الإسرائيلي على هذا النحو، وهو الجيش الشديد القوة والعزم والأحابيل، والطافح بالسلاح الأميركي. لقد استدعوا كلبًا من نوع "بولدوغ" فجاءهم كلب من نوع "بودل". وربما مع كل ذلك هو مجرّد كلب صيد. الجيش الإسرائيلي آمن بأنه مستعد جيدًا للاختبار، لكنه أخطأ الحساب أو نسي المادة. وها هو ذا الآن يتلقى موعدًا ثانيًا حتى من قبل انتهاء الموعد الأول... إلى أن يتم الحصول على موافقة حزب الله وإيران وسورية على الاتفاق، ستستمر بل وستتصاعد العملية البرية للجيش الإسرائيلي في لبنان لإضعاف حزب الله.

ويؤكد أورن أن ما حصل للجيش الإسرائيلي في هذه الحرب "هو واحدة من القصص الغامضة الكبرى والحزينة في تاريخ دولة إسرائيل. إنه أحجية. على الورق، وخلال التدريبات، يبدو كل شيء واعدًا. لكن في الميدان الوعد يتلاشى، مثلما حصل مع منتخب البرازيل في المونديال. وفي مستويات الجنرالات والسياسيين، من المشكوك فيه أن نجد مسؤولاً إسرائيليًا واحدًا لن يخرج من هذه المعركة بندوب وجراح ومعاناة من جراء نزف سمعته".

(*) في الشأن ذاته قال يورام أتينغر، القنصل الإسرائيلي العام السابق في هيوستون (ولاية تكساس الأميركية) والذي عمل أيضًا ملحقا في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، إن إسرائيل "خيبت أمل الولايات المتحدة في هذه الحرب" (موقع "واينت" الإلكتروني، ٦ آب ٢٠٠٦).

وأضاف أتينغر، الذي يعتبر أيضًا خبيرًا في شؤون الشرق الأوسط والولايات المتحدة، أن واشنطن حثّت إسرائيل على السير بالسرعة القصوى (١٥٠ كم في الساعة) في الطريق إلى القضاء على قدرات "حزب الله" العسكرية، لكونه الذراع السوري – الإيراني الذي أجهز سنة ١٩٨٣ على ٣٠٠ أميركي (في لبنان)، ولضلوعه في الأنشطة "الإرهابية" المعادية لأميركا في العراق. لكن إسرائيل متردّدة في الضغط على دواسة السرعة مكتفية بالسير بسرعة ٨٠ كم في الساعة. وخيبة الأمل (الأميركية) من هذا التردّد عبرت عنها مؤخرا صحيفة "وول ستريت جورنال" المؤيدة لإسرائيل، وهي الصحيفة اليومية الأوسع انتشارا في الولايات المتحدة، والتي تعكس بصورة عامة موقف الرئيس (جورج) بوش ونائبه (ديك) تشيني، حيث كتبت الصحيفة: "تداعيات أي فشل إسرائيلي ستكون مروّعة... لقد تعهدت إسرائيل بعدم التوقف إلى أن يتم نزع سلاح حزب الله... إن إنهاء الحرب، في ظل بقاء حزب الله محتفظا بقدرة عسكرية، سيضرّ بشدّة برؤية بوش للشرق الأوسط...".

كذلك فإنه كلما بدت إسرائيل غير راغبة، أو غير قادرة، على إلحاق الهزيمة بحزب الله، ارتفع شأن هذه المنظمة، "الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى تشجيع الأنظمة الداعمة للإرهاب في الشرق الأوسط، وإضعاف الأنظمة العربية الموالية لأميركا، وزعزعة الاستقرار الإقليمي، فضلا عن المس بقدرة الردع الإسرائيلية والأميركية على حد سواء، وتراجع المصلحة الأميركية في التعاون مع إسرائيل".

كما أكد أن ابتعاد إسرائيل عما يسميه "تراث التحدي السياسي والعسكري" سيضعف تعاطف مؤيدين معروفين لإسرائيل في الكونغرس والإدارة الأميركية والمجتمع المسيحي في الولايات المتحدة. "فكلما طال أمد الحرب سيكون من الصعب على الرئيس بوش المضي قدما في دعمه لإسرائيل في ظل ما يمكن أن يتعرض له من ضغوط من جانب جهات ومحافل انتقادية مثل بوش الأب

ومحافل وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية وشركات النفط والهندسة المتعددة الجنسيات، إضافة إلى دول مثل السعودية والاتحاد الأوروبي وإلى الأمم المتحدة".

وهو يعتقد أن انجرار إسرائيل وراء عملية سياسية، قبل القضاء على قدرات "حزب الله" العسكرية، "سيضطر واشنطن أيضا للانجرار إلى هذه العملية، وسيزداد تأثير الأمم المتحدة وأوروبا ووزارة الخارجية الأميركية (التي تدعو إسرائيل للانسحاب إلى خطوط العام ١٩٤٩). كما سيزداد وزن الولايات المتحدة كوسيط محايد على حساب مكانتها كحليف خاص لإسرائيل، وسيتصاعد الضغط على الأخيرة لتقدم تنازلات واسعة".

وختم قائلاً: الرئيس بوش ونائبه تشيني لا ينظران إلى إسرائيل كدولة تابعة وإنما كحليف قيمي وإستراتيجي حميم يشكل موقعا أماميا في الحرب العالمية الثالثة بين الديمقراطيات الغربية وبين "الإرهاب الإسلامي" المتمركز في الشرق الأوسط. لذلك فإن بوش ونائبه لا يتصرفان كوسيط محايد، وإنما يحثان إسرائيل على إظهار الجرأة التي رفعت مكانتها من "البقية الباقية" في العام ١٩٤٨ إلى حليف مركزي في العام ٢٠٠٦. وبالتالي فإن تصميم إسرائيل على هزيمة "حزب الله" يستوجب الانتقال إلى "غيار عال" والسير بالسرعة القصوى ( في الحرب على لبنان) وفقما تقتضي المصالح المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة.

بعد انتهاء الحرب رأى المعلق الصحافي يونتان روزنبلوم (صحيفة "معاريف"، ٢٩ آب ٢٠٠٦) أنه بدأت تهبّ في أميركا رياح مقلقة، وبخاصة في اليسار، ولها إسقاطات على أمن إسرائيل أوسع مما لموازياتها في أوروبا.

لكن الأكثر إقلاقا، في رأيه، هو "استطلاع بلومبرغ"، الذي أُجري أخيرا وتفحص مواقف مصوتين حيال الحرب في لبنان وحيال إسرائيل. الحزب الديمقراطي، وهو البيت السياسي التقليدي لأكثرية يهود أميركا، آخذ في التحوّل تدريجيا إلى منطقة معادية لإسرائيل. ٥٤ في المائة من الديمقراطيين يعتقدون أن على الولايات المتحدة أن تتبنى نزعة "أكثر حيادية" إزاء إسرائيل، مقابل ٢٩ في المائة من الجمهوريين. وقد شعر حوالي ثلثي الجمهوريين أن القصف الإسرائيلي في لبنان كان مُحقا تماما، مقابل ٢٩ في المائة من الديمقراطيين.

مواقف التيار الديمقراطي المركزي آخذة في الاقتراب من اليسار الأوروبي، وهو أمر كان واضحًا للعيان في مُساءلة جون بولتون، سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، من طرف السناتور جون كيري. ولقد عاد كيري وانتقد بولتون لكون الولايات المتحدة "الشخص الشاذ" في الأمم المتحدة.

يشترك اليسار الأميركي مع نظرائه الأوروبيين في عقيدة تنويرية بدائية، فحواها أن الناس العقلانيين الذين يجلسون إلى طاولة مباحثات يستطيعون حل جميع المشكلات في العالم. بحسب هذا التصور، لا توجد أهداف لا يمكن تسويتها. يمكن حل جميع الصراعات إذا غيّرنا قليلا طريقة تقسيم الكعكة. الكلام حسن دائما والعمل العسكري سيء.

أولئك الذين يفترضون أنه يمكن حل جميع الأزمات، لا يستطيعون فهم غضب الجهاديين، ويُخيل إليهم أن هذا الغضب سيختفي إذا ما قدمت إسرائيل على المذبح. إن المتمسكين بهذه المواقف يمثلون في الأمد البعيد خطرا على أنفسهم، وفي الأمد الحالي خطرا على إسرائيل.

أما الباحثة ليمور سميميان دراش فتقول (صحيفة "معاريف"، ٢٩ آب ٢٠٠٦) إنه خلف ما قيل إلى الآن، بشأن حرب إسرائيل– حزب الله، ينبغي فهم أن الإخفاق الأكثر خطورة هو في المجال الإيراني. وقد أجاد وصف هذه الصورة وزير الخارجية الايطالي بقوله: "التوجه العنيف الأميركي نحو الشرق الأوسط، الذي كانت إسرائيل شريكة له، فشل وأفضى إلى أضرار شديدة فقط. دور ايطاليا وأوروبا هو أن تُثبتا لإسرائيل أنه فقط في مقدور التدخل الدولي أن يجلب لها بالأمن". وتُسمع أقوال مشابهة أيضا في فرنسا.

وتضيف: يبدو أكثر من أي شيء أن فشل أولمرت – بيرتس – ليفني (لا يجوز أن ننسى نصيب ليفني من الفشل) يتمثل في إضعاف المدرسة الأميركية، لا لأن طريقة المصالحة الأوروبية قد تمت البرهنة عليها (مع أنها قد عززت حزب الله في لبنان وحماس في غزة)، بل لأن هذا الفشل في الحرب يُمكن أوروبا والأمم المتحدة من أن تضربا مجددًا الدولة الوحيدة التي رأت وضع النزاع الإقليمي كما رأيناه تماما. ولذا فلم يكن من قبيل المصادفة أن ألحت علينا الولايات المتحدة أن نحرز إنجازات في هذه الحرب، وخاب أملها خيبة شديدة. عرفت الولايات المتحدة ما ندركه اليوم. كانت تلك مراجعة عامة للمواجهة الوجودية، لمجابهة إيران (والتحقيق في استعمال إسرائيل للقنابل العنقودية الأميركية، برغم أنها هي نفسها استعملت هذه القنابل في العراق وأفغانستان، هو فقط المؤشر

**ويبقى السؤال حول مقدرة حكومة أولمرت على مواصلة التهرّب من مطلب لجنة التحقيق الرسمية وحول الأزمات السياسية التي قد يثيرها هذا المطلب في صفوف الائتلاف الحاكم، مفتوحًا على احتمالات عديدة.**
**ويؤكد أكثر من مراقب أنه إذا ما تعاظم الاحتجاج عقب قرار تشكيل لجان الفحص فإن أولمرت سيدفع ثمنًا باهظًا قد يصل إلى حدّ سقوط حكومته. وإذا ما هدأ الاحتجاج وذاب في خضم الأعياد القريبة يمكن القول إن أولمرت خرج من هذه المعركة بثمن بخس،**

الهامشي للغضب الأميركي على التصرف عديم المسؤولية لأولمرت – بيرتس – ليفني في هذه الحرب).

وتخلص إلى القول: فشل حرب إسرائيل– حزب الله هو فشل استراتيجي تاريخي، من ذلك الصنف الذي يصوغ ميزان القوى في المعادلة الرئيسة، التي تقف فيها الأسرة الدولية أمام إيران.

قبل الحرب على لبنان ألمحت مصادر إسرائيلية إلى شوائب تعتور العلاقات مع الولايات المتحدة.

ومن ذلك ما تضمنته وثيقة "مؤتمر هرتسليا السادس حول ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل" (٢٠٠٦) حيث ورد أن هناك من يقدر أن دعم الولايات المتحدة واليهود الأميركيين لإسرائيل عرضة للخطر والتهديد نتيجة لعمليتين – سيرورتين– بعيدتي المدى هما:

- اتجاه مناهضة الصهيونية الذي يقوده اليسار المتشدد، والذي يعمل في الجامعات الأميركية على ترويج آراء سلبية تجاه إسرائيل بين القادة المستقبليين للولايات المتحدة.
- وعلى الطرف الآخر للطيف السياسي، تشتد في أوساط اليمين المتطرف والتيار المسيحي الأصولي (المحافظون الجدد) المتمسك بعقيدة "أرض إسرائيل الكبرى"، الانتقادات والحملات الموجهة ضد إسرائيل كلما تحركت في اتجاه السلام مع العرب. فالتيار المسيحي اليميني المؤمن بفكرة "الخلاص" وأن المجتمع في إسرائيل مجتمع ديني، سيكف عن تأييد إسرائيل حالما يتأكد لأتباعه أن الواقع في الدولة اليهودية مغاير لما تصوروه.

وينبثق عن ذلك استنتاجان عمليان رئيسيان: أولاً، يتعيّن على إسرائيل أن تحاول كسب تأييد الأميركيين العلمانيين أيضاً، وأن تعمل ثانياً على الحدّ من تبعيتها واعتمادها على دعم الإدارة الأميركية ودعم يهود الولايات المتحدة (**"أوراق إسرائيلية"، ٢٠٠٦**).

## أخيرًا

حملة الاحتجاج الشعبية على نتائج الحرب الأخيرة على لبنان، التي بدأت فور انتهائها من جانب مجموعة كبيرة من ضباط وجنود الاحتياط و"الحركة من أجل جودة الحكم"، والتي تركز على مسؤولية الثلاثي أولمرت– بيرتس– حالوتس عن نتائجها الكئيبة، لم تلن قناتها مع استقرار رأي رئيس الحكومة على تشكيل لجان الفحص المختلفة. ولا تزال هذه الحملة تطالب بلجنة تحقيق رسمية برئاسة قاض.

في الوقت نفسه بدأت تحركات في حزب "العمل" يشتم أن الهدف منها هو الإطاحة ببيرتس عن رئاسة الحزب، كما أعلن بيرتس أنه يؤيد لجنة تحقيق رسمية، مثل غالبية أعضاء الكتلة البرلمانية، في خطوة وصفت بأنها تتغيّا اتقاء تحميله أوزار الحرب.

وأيًا يكن اتجاه هبوب الريح في هذا الشأن فإن هذا الوضع سيؤدي إلى حالة من الجمود السياسي، التي يجمع كثيرون على استحالة ديمومتها، خصوصًا في ضوء بعض التحركات الدولية أيضًا.

ويبقى السؤال حول مقدرة حكومة أولمرت على مواصلة التهرّب من مطلب لجنة التحقيق الرسمية وحول الأزمات السياسية التي قد يثيرها هذا المطلب في صفوف الائتلاف الحاكم، مفتوحًا على احتمالات عديدة.

ويؤكد أكثر من مراقب أنه إذا ما تعاظم الاحتجاج عقب قرار تشكيل لجان الفحص فإن أولمرت سيدفع ثمنًا باهظًا قد يصل إلى حدّ سقوط حكومته. وإذا ما هدأ الاحتجاج وذاب في خضم الأعياد القريبة يمكن القول إن أولمرت خرج من هذه المعركة بثمن بخس، هذا إذا ما أخذنا في الحسبان أن إيهود باراك خرج من أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ في الوسط العربي بلجنة تحقيق رسمية، كما خرج مناحيم

بيغن من مذبحة صبرا وشاتيلا بلجنة تحقيق رسمية.

لكن إذا اضطر أولمرت للانجرار بعد عدة أسابيع إلى لجنة تحقيق رسمية، بتأثير من موقف شريكه الرئيس في الائتلاف أيضًا، فعندها قد يكون منتهيًا من ناحية سياسية.

## مصادر مختارة


- صحف "هآرتس"، "معاريف"، "يديعوت أحرونوت" في الفترة ما بين ١٣ تموز- ٣١ آب ٢٠٠٦.
- أوراق إسرائيلية، ٢٠٠٤، العدد ٢٤. "الجيش يحتكر تفسير الواقع". إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.
- أوراق إسرائيلية، ٢٠٠٦، العدد ٣٤. "وثيقة مؤتمر هرتسليا السادس". إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.
- برلمانت (برلمان)، ٢٠٠٦، العدد ٥٢. "وزارة الدفاع ووزير الدفاع"، إصدار: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس.
- شيلح، عوفر، ٢٠٠٦. "علاقات المستويين السياسي والعسكري في انتفاضة الأقصى: ما الذي تغيّر؟". ضمن رام إيرز (محرّر): "علاقات المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل: على خلفية مواجهات عسكرية". إصدار: مركز يافه للدراسات الإستراتيجية- جامعة تل أبيب.
- هيرش، سيمور، ٢٠٠٦. "مصالح واشنطن في الحرب الإسرائيلية"، نيويوركر، ٢٠٠٦/٨/١٤. مقتبس لدى موقع "الضفة اليسرى" الإلكتروني باللغة العبرية، ٢٠٠٦/٨/١٧.
- عوز، د. فانيا، ٢٠٠٦. "تقاليد حرية التعبير في إسرائيل"، ضمن ميخائيل بيرنهاك (محرّر): "صمت يتكلمون- الثقافة القضائية لحرية التعبير في إسرائيل". إصدار: قسم الحقوق في جامعة تل أبيب، منشورات "راموت".



صدر عن "مدار"

الصّحافة والإعلام في إسرائيل

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

## يصدر قريبا عن "مدار"

# جدلية الديني السياسي في إسرائيل

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)